

- 3- مشروع قانون رقم 09.20 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 11 فبراير 2019؛
- 4- مشروع قانون رقم 11.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة تركمانستان الموقع بعشق آباد في 23 شتنبر 2019؛
- 5- مشروع قانون رقم 14.20 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية والمجر، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛
- 6- مشروع قانون رقم 15.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المجر، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛
- 7- مشروع قانون رقم 33.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية واليابان لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020؛
- 8- مشروع قانون رقم 34.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية واليابان حول تشجيع وحماية الاستثمار، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020؛
- 9- مشروع قانون رقم 37.20 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس للشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقع بلندن في 26 أكتوبر 2019.
- أما بالنسبة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليها، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 12 نوفمبر 2020 إلى تاريخه بما يلي:
- عدد الأسئلة الشفهية: 21 سؤالاً؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 24 سؤالاً.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه للسيدة وزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغارية المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وموضوعه دعم المغاربة المقيمين بالخارج الحاملين لمشاريع استثمارية.

السؤال.

تفضل.

المستشار السيد محمد الحامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

محضر الجلسة رقم 317

التاريخ: الثلاثاء 8 ربيع الآخر 1442هـ (24 نوفمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعتان وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة

الثامنة بعد الزوال

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الدستور، الفصل 100، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي

لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات

والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه

الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ما جد من مراسلات

وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مكتب المجلس من مجلس النواب بـ:

1- مشروع قانون رقم 65.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بخصوص

التعاون في المجال العسكري والتقني، بين حكومة المملكة المغربية

وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقع بعمان في 20 يوليو 2019؛

2- مشروع قانون رقم 75.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية متعددة

الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل

الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، المعتمدة بباريس في 24 نوفمبر 2016

والتي وقعت عليها المملكة المغربية في 25 يونيو 2019؛

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، التعقيب على جواب السيدة الوزيرة من فضلك.

المستشار السيد محمد الحماحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أولا تشكروك على التوضيحات ديالك، وما عندنا شي شك على أساس فيك واحد المسألة اللي هي مهمة واللي هي أساسية، هي فيك واحد الحس الوطني وشفنا الجهود ديالك اللي تبذلها من أجل الدفاع على هاذ الشريحة من المجتمع المغربي، واخا هي عيشة في دول أخرى ولكن تبقى دائما الأصل ديالها هو مغربي، تبقى دائما هي من الشريحة المغربية.

تتعرفو السيدة الوزيرة، هاذ الناس هاذو راه تيدخلو العملة الصعبة للبلاد وراه تيجيبو (devise) لهاذ البلاد هاذي، وبلادنا محتاجة لو، هوما تيساهو في الاقتصاد الوطني هو ثاني مدخول على الصعيد الوطني اللي تيوصل 62.2 مليار درهم، هاذو هوما الناس اللي تستثمر في هاذ البلاد.

ولكن هاذ الفلوس اللي تتجي هي استهلاك واحد النسبة ضعيفة هي 20% اللي تمشي للاستثمار، علاش؟

كاين واحد مجموعة تعقيدات ديال المساطر، علاش هوما عايشين تما، عايشين بواحد الطريقة مختلفة علينا، هوما تيشوفو الإدارات ديالهم كيفاش هي، وتبسيط المساطر وكذا وكذا.

السيد تيجي حامل واحد المشروع، ولكن ملي تيجي، السيدة الوزيرة، كيجبر شاربي واحد البقعة أرض أو وارثها من عند باباه، ما خصوصي ذيك الفلوس يجلبها تماك كيجيبها يستثمرها، ولكن ملي ترجعو لتصاميم التهيئة، السيدة الوزيرة، كنجبرو مشاريع أخرى.

إذن هاذ الناس هاذو أشنو خصو يدار؟

خصو يكون هاذ المشاريع هاذي نساعدوهم، إلى كان بواحد الفكرة اللي هي ما كاينش فهاذ البلاد، خصنا نساعدوهم فيها.

تيجي السيد، السيدة الوزيرة المحترمة، تيجبر الأرض ديالو تحفظات، تحفظات وداوها لو ناس آخرين، هاذ المسائل هاذي راه تعيشوها يوميا مرارا وتكرارا.

مشروع السيد دارو في المضيق، السيدة الوزيرة، كاين إشكال بين الجماعات ومراكز الاستثمار، أي مركز استثمار، السيدة الوزيرة، مازال ما انطلقشي، وكشي تبتسنى هاذ مراكز الاستثمار والحطاب الملكي كان واضحا والإستراتيجية اللي تدارت الجديدة لدعم هاذ مراكز الاستثمار، ولكن تنشوفو المشاريع راه واقفة، (blocage)، مبلوكة الدنيا.

ولكن أنتوما تنشوفو، السيدة الوزيرة، كاينة الجائحة، خصنا تكون مرحلة استثنائية، هاذ المرحلة هاذي باش نهزو الاقتصاد ديالنا خصنا

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يبقى حلم الاستثمار في الوطن حاضرا لدى أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، في هذا الإطار نساآلكم حول التدابير والإجراءات التي اتخذتموها من أجل دعم حاملي المشاريع الاستثمارية من أفراد الجالية المغربية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، الكلمة لك للرد على السؤال.

السيدة نزهة الوافي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون

الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا للسيد المستشار والفريق المحترم على طرحه هذا السؤال المتعلق بتشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج بالمغرب.

كيف ما جاء على لسانكم السيد المستشار، بالفعل وحسب دراسة قامت بها الوزارة المنتدبة أن الارتباط بالمغرب ثابت، والحمد لله، الرغبة والإرادة في الاستثمارات لهذه الفئة من المغاربة هي إرادة متواصلة.

اليوم نحن نشغل على أولا مأسسة هاذ الورش بالإضافة إلى أننا يكون عندنا التدخل ديالنا مندمج وتقويو التنسيق والاتقائية بين كل متدخلي المؤسسات الوطنية، خاصة (CGEM¹) والمؤسسات أيضا خاصة على المستوى الترابي، كما تتعرفو بلادنا، الحمد لله، عرفت تطور، واحد التقدم كبير في إطار مشروع الائتمركز.

في هذا الإطار، فهاذ المقاربة اللي نتخدمو أنها تكون عملية، براغماتية وتجديدية باش يكون عندنا تصور مندمج ومستدام، اليوم الحمد لله ولأول مرة عندنا برنامج وطني لتعبئة الكفاءات، بغينا ننقلو من 4500 كفاءة اللي نتتعرفو عليها اليوم إلى واحد 10.000 كفاءة مغربية، بما فيهم الكفاءات الاقتصادية.

أعدنا مخططا هو في طور التنزيل لتحفيز المغاربة المقيمين بالخارج للاستثمار، بالإضافة على المستوى الترابي مشينا تنشغلو بجهات أربع، الجهة الشرقية، جهة سوس- ماسة، جهة درعة- تافيلالت، من أجل أن نصل إلى مواكبتهم في.. ووضعا منظومة رقمية لنواكبهم ويكون عملية التحسيس وأيضا تكون عندهم الوصول إلى المعلومة باللغات المختلفة التي يتكلمون بها، خاصة بالنسبة للأجيال الصاعدة.

راجعنا مع وزارة المالية أيضا، وبعد أكثر من 10 سنوات اللي ما عمرو تقم، اللي هو برنامج (MDM Invest)، اليوم تراجع والحمد لله غادي يكون في الحالة الجديدة اللي غادي يجي عندهم للغرفة وتناقشونه.

¹ Confédération Générale des Entreprises du Maroc

التراية، التي بكل صراحة اللي عبرو على النضج ديال المغاربة كافة، سواء داخل المغرب أو خارج المغرب.

السيدة الوزيرة،

رجوعا إلى سؤالنا في الموضوع، وهو المشاكل التي تتعرض لها هاذ الفتة ديال مغاربة العالم، فيما يخص الشكاوي التي يتقدمون بها، لا من ناحية الوزارة ديالكم ولا من ناحية وزارة الداخلية ولا كذلك وزارة العدل، ولكن العديد، والعدد كبير من هؤلاء ما تبتلقاوش أجوبة اللي تطمئنهم فيما يخص المشاكل اللي تخصهم في بلدكم الأم. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة الجواب على سؤال السيد المستشار.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل لا بد من التنويه على التعبئة الوطنية الكبيرة الدائمة المتواصلة بتلقائية لكل المغاربة عبر العالم، للدفاع على الوحدة الوطنية وعلى الثوابت الوطنية ضد خصوم الوحدة الترابية في كل أنحاء العالم. فيما يتعلق بسؤالكم، السيد المستشار المحترم، هاذ السؤال حول تسريع مساطر معالجة الشكايات، أؤكد لكم أن احنا اليوم الملف الأساسي اللي تنشغلو به بحكم الإشكالات فعلا اللي كاينة، هو أننا تقويو سرعة التفاعل مع شكايات المغاربة داخلنا، بإجراءين مهمين هو الرقمنة وأنا تقوي الالتقائية والتنسيق مع كل المؤسسات الوطنية والقطاعات اللي عندها علاقة بهاذ الشكايات.

بالتالي كان وضع منظومة مندجحة لتلقي وتنبع ومعالجة شكايات المغاربة، اللي ممكن دابا أتوما تدخلو لها عبر الموقع ديال الوزارة، بالإضافة إلى ذلك تم تجويد البوابة الوطنية للشكايات، ودخلنا فيها خدمة خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، اللي غادي تنطلق، إن شاء الله، في الأسابيع المقبلة باش يكون فيها أيضا اللغات، بالإضافة إلى ذلك تم توحيد قنوات تلقي ومعالجة شكايات المغاربة، باش نكون عندها واحد الحلقة متواصلة بالمؤسسات الوطنية والمراكز القنصلية والمغاربة القاطنين بالخارج بشكل رقمي، عن طريق إحداث فضاء رقمي خاص بهاذ العملية هاذي، ودرنا فيها دورية مشات للسادة القناصلة والسادة السفراء في إطار تجويد هاذ العملية.

ثم عندها عمل مع المؤسسات ذات الصلة بهاذ المجال ديال معالجة الشكايات، فيما يتعلق بوزارة العدل، اللجنة المختلطة في هذا الأمر التقت عدة مرات، وإن شاء الله، غادي نجينو الدورية اللي ربما تعرفوها، الدورية اللي صدرت في 2016 في علاقتها بالمساطر المتعلقة بوزارة الداخلية ووزارة

نشوفو المسائل اللي الإنسان اللي جاب الفلوس ودخل لهاذ البلاد خصنا نساعدهم، ما نبقاوش نفكرو فواحد المجموعة دالمساطر ونشوفو تصاميم التهيئة ونشوفو واحد المجموعة دالحوائح.

خصنا بنسطو المساطر، نعطيوا لهاذ الناس باش نحركو عجلة الاقتصاد ديال بلادنا.

وشكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

فيما تبقى لك من الوقت السيدة الوزيرة، أعتقد 45 ثانية.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

أنا بغيت نأكد لك السيد المستشار، بقدر ما هناك الإكراهات بقدر ما هناك الإرادة ديال مغاربة العالم وإرادتنا احنا كحكومة وإرادتنا جميعا احنا كبلد، من أجل أننا نغززو الارتباط عبر فتح هاذ المجالات للاستثمار أمام الكفاءات المغربية بالخارج، من جهة.

من جهة ثانية، هناك إشكالات على المستوى الترابي، ولكن هناك أيضا تقدم كبير فيما يتعلق بالمنظومة ديال حتى هو مواكبة الاستثمار في علاقتها بـ (Les CRI²)، نحن على تواصل مباشر، متواصل، دائم مع المراكز الجهوية للاستثمار، اللي كتنشغل، ربما كاينة إكراهات ولكن كاين اشتغال وكاين تقدم وكاينة مشاريع ناجحة في كل الجهات لمغاربة العالم، بقدر ما كاينة إشكالات، نحن هنا من أجل حلها، هناك أيضا مشاريع ناجحة لكفاءات مغربية بالخارج في كل جهات المملكة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

سؤال ثاني لنفس الفريق، فريق الأصالة والمعاصرة، في سؤال موضوعه "تسريع مساطر معالجة الشكايات المرتبطة بقضايا وشؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج"، لنفس الوزارة.

المستشار السيد محمد امحيمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة بكل صراحة نشد بجرارة على مغاربة العالم فيما يخص غيرتهم على الوحدة الترابية وعن وطنهم الأم، خصوصا في الاحتجاجات الأخيرة اللي كيتومو بها، احتجاجات سلمية دفاعا عن الوحدة

² Centre Régional d'Investissement

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الرد على التعقيب السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي

والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

.. وقد طلبت الأرقام، تمت معالجة أزيد من 585 شكاية وفق هاذ المنظومة التي قلت لك، إذا كانت عندكم شكايات في عدم التواصل الذي أنا أستبعده، لأن السادة القناصلة والأطر والمدير هم معبئين، ولكن احنا مستعدين، منفتحين أننا نتابعو ما قلموه.

المسألة الثانية أيضا احنا استمترنا أيضا الوسائط ديال التواصل الاجتماعي وتلقت الخلية، لأن هناك خلية مستعدة تواصل معكم أيضا بالوزارة تشتغل عن بعد وحضوريا، تلقت 1557 مكالمة ومعالجة ملفات ذات الصلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لنفس الوزيرة، سؤال للفريق الدستوري، موضوعه "الكفاءات والخبرات المغربية بالخارج".

ليفضل أحد منكم لإلقاء السؤال.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة، نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي قررنا إعادة فتح نقاش حول موضوع تعبئة الخبرات والكفاءات المغربية بدول المهجر، لماذا؟

لأن هاذ الموضوع له أهمية وله إستراتيجية كبيرة، لكن نود، السيدة الوزيرة، أن نناقشه من زاوية أخرى، فكل الكفاءات الموجودة بالخارج ليست قد ازدادت بدول المهجر، لكن نلاحظ على أنه أغلب الكفاءات والخبرات هي ازدادت بالوطن الأم، ازدادت هنا بالمغرب، لأنها كوجود على أن معظم هاذ الخبرات تلقت التعليم ديالها خلال كافة مراحلها الابتدائية ولا خلال المعاهد ولا الجامعات المغربية، وحصل هاذ الخبر على الدبلوم الذي كيسعى له وتكون حصل على وظيفة إلا أنه تيسمخ في نهاية المطاف في جميع اللي حصل عليه في هاذ البلاد وتيمشي لدول المهجر.

هنايا تنتساءلو، السيدة الوزيرة، هل وزارتكم عندها دراسات في هاذ

العدل وأيضا وزارة الشؤون الخارجية والوزارة المنتدبة.

العمل الكبير اللي تيكون على مستوى المراكز القنصلية بالإضافة عمل مقدر وكبير اللي كاين في مركز الاتصال بوزارة الشؤون الخارجية، الأرقام الهاتفية، ثم استمترنا أيضا وسائط التواصل الاجتماعي، اللي ممكن تدخلو وتشوفو يعني المحصلة ديال العمل اللي كاين.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

المستشار السيد محمد امحمدي:

شكرا السيدة الوزيرة.

فعلا لأن لا أحد يجادل في وطنية هاذ الفئة هاذي، إلا أن هناك مشاكل عديدة ومتعددة، واحنا ما كرهناش السيدة الوزيرة تعطيو لنا عدد الشكايات اللي توافدات عليكم، والعدد اللي تحلات المشاكل ديالها والعدد اللي ما وصلتوش للحلول ديالها.

فعلا بأن هناك مشاكل، وذكرتو على سبيل المثال، ذكرتو القنصليات، توصلنا بشكايات من طرف المواطنين اللي عايشين في الخارج كيتاصلو بالقنصليات ولكن لا أحد يجيب، عندهم ذاك الشي ديال (répertoire) اللي كيرد عليهم، باش ياخذو المواعيد، المشاكل اللي عندهم، عندهم واحد العدد دالمشاكل كثيرة وكذا، ولكن القنصليات ما كنتجاوئش معهم، لا من يجيب.

احنا نتعرفو، السيدة الوزيرة، لأن الاهتمام الذي يوليه صاحب الجلالة لهاذ الفئة هاذي، ومرارا وتكرارا يطلب من الحكومة الأخذ بيد هؤلاء، لأن نظرا أولا وقبل كل شئ بأنهم مغاربة، ثم كذلك العملة الصعبة اللي تيدخلوها لنا في البلاد والغيرة اللي عندهم على بلادهم، ثم الاستثمارات اللي تيجيو هؤلاء المستثمرين ديال هاذ الجالية اللي تتكون على برا، ولكن هناك مشاكل عديدة ومتعددة مع الإدارات، هناك من يستغل هاذ الفرص هاذو، واحد الحاجة احنا ما نتقولش الجميع، ولكن هناك بعض المسؤولين في الإدارات اللي تيستغلو هاذ الفرصة هاذي وتبقاو يديو ويجيبو.

خصوصا بأن هاذ المواطن، هاذ المغاربة ديال العالم اللي تيجيو، واحد الحاجة تيدستغلو في شركات كبرى وعندهم واحد المدة في السنة، واحد المدة بسيطة جدا اللي تيقضي واحد 20 يوم في البلاد، واش غيقضيها في العطلة لأن جا غير تاح؟ واش غيقضيها في المحاكم والمشاكل؟

ثم احنا نتعرفو جميعا، كما يعلم الجميع، بأن المستثمرين ديال المغاربة خصوصا اللي تيدستغرو في العقار والي فيه المشاكل، فيه مشاكل عديدة ومتعددة، فيه مشاكل مع الأكرية، فيه مشاكل ديال التسبب على العقارات ديال هؤلاء، ثم ذاك الشي ديال تصاميم التهيئة، واحد الحاجة اللي تيجي تيجبر بأن الأراضي ديالو كاملة كان فيها مناطق خضراء، مع العلم بأن اللي كاين هنا تيدافع على حقو.

فيه أن تكون كل وزارة، كل مؤسسة وطنية عندها محور لتعبئة وجذب وتسهيل إدماج الكفاءات المغربية الخاصة بالجمال ديالها.

أيضا، أطلقنا برنامجين اليوم هما في طور التنزيل والتنفيذ، اللي هو برنامج الكفاءات المغربية بالخارج (MRE Academy) اللي هو اليوم الكفاءات المغربية ديالنا بالخارج، خمس شبكات دالكفاءات بأربع قارات بالعالم، اللي هم 4500، اليوم تيشغلو مع المكتب الوطني للتكوين وناش الشغل، باش ممكن أن يكون واحد الجسر لنقل الخبرة، لنقل الابتكار، أيضا للإسهام في التكوين وتكوين المكونين في مجالات ذات أهمية كبرى فيما يتعلق بالعرض ديال التكوين في المغرب، اللي هو في مجالات التعلم الإلكتروني، التعلم عن بعد، أيضا إتاحة الفرصة لهم، وهذا الحمد لله، ما تم الحصول عليه في إطار الشروع في تكوين المكونين، بدأ هاذ الشي من بداية شتنبر.

بالإضافة إلى تعبئة الكفاءات، اللي هادي مناسبة نشكرهم اللي تعبأو معنا خلال جائحة كورونا ولازالوا معينين.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة شكرا.

في إطار التعقيب فيما تبقى لكم من الوقت السيد المستشار.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراي:

شكرا السيدة الوزيرة.

من خلال البحث فهاذ المجال اطلعنا على بعض الأرقام، اللي هي في الحقيقة مخيفة، فمثلا جاء على لسان وزير التربية الوطنية والتعليم العالي على أنه سنويا كتهاجر من المغرب للخارج 600 مهندس.

وهنا، السيدة الوزيرة، تعرفو على أن المهندسين من خلال كافة المسار الدراسي ديالهم فتيكون واحد التعليم عمومي، وبالتالي الدولة تتحمل واحد الالتزام مالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موضوع مهم سيناقش في اللجنة إذا أردتم.

السؤال الرابع، موضوعه "معاونة الجالية المغربية المقيمة بالخارج"، للفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

الجمال باش نوقفو على الأسباب الحقيقية اللي كنتخلي هاذ الكفاءات تتسمح في البلاد وتتمشي تبحث؟ لأنه من خلال الخبرات اللي تتعرفو الزملاء ديالنا، ما تيسعاش للربح المادي، تتلقاه ربما تتلقى قل من اللي كان عندو هنا، ولكن ملي تتسولو تقول لك إما أنا باقي باغي نزيد نبحث، إما ملقاش ذاتو هنايا.

لهذا، السيدة الوزيرة، فنحن اليوم في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، ننبهكم على أنه لا بد من مشاركة القطاعات الأخرى، خاصة ما يتعلق في مجال الابتكار والإبداع، لوقف نزيف هجرة الأدمغة، لأن المهمة مزدوجة، ما خصناش نعبأو على الكفاءات اللي هي في الخارج وننساو اللي تيمشيو من هنايا ما غنحققو الوو، لا بد من إعطاء أهمية، أولوية للخبرات والكفاءات اللي تكونت هنا في البلد الأم واضطرت لسبب من الأسباب، وهو اللي بغينا معكم نوقفو عليه ونعرفوه.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي

والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هجرة الكفاءات المغربية إلى الخارج، أولا الهجرة هي قرار شخصي، نتفق بالفعل هو أن وجب أننا نشتغلو جميعا من أجل أن تكون عندنا تطين أكثر لكفاءاتنا المغربية من أجل حمايتها من نزيف الهجرة بالخارج.

ولكن أنا نؤكد لك أن أيضا الكفاءات المغربية بالخارج سواء اللي درست بالمغرب أو اللي كبرت بالخارج، على اعتبار أن أيضا الهجرة المغربية اليوم فيها متغير أساسي هو الأجيال الصاعدة، لكل هذه الكفاءات عندها تتقاسم إرادة مشتركة هو الإسهام وتقوية الإسهام في التنمية الوطنية والأوراش التنموية بقيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، احنا تنشتغلو اليوم على ورش مهم جدا نحاول تسريعه، فيما يخص تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج بالشكل المندمج، مأسس، على أساس أن نمشيو أيضا يعني لاستدامته.

بالتالي تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج اليوم، لأول مرة تيتوفر فيها برنامج وطني لتعبئة الكفاءات، أيضا كان اشتغلنا بشكل تشاركي بالتقائية مع الوزارات الأخرى، لأن أهم شيء هو أن في كل وزارة، في كل مؤسسة وطنية، وجب أن يحضر هاذ المحور ديال تعبئة الكفاءات، وهذا الحمد لله، نجحنا فيه بكل موضوعية تقولها، بحيث أن فهاذ المدة الوجيزة أحدثنا فرق عمل اللي خرجت لنا محصلة مشرفة، اليوم كنتوفرو على هاذ البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات، اللي بغينا ننتقلو من 4500 إلى 10.000 كفاءة،

الوبائية الصعبة، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، رغم الجهود المبذولة للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للجائحة على مغاربة العالم بالرغم من تأخرها، اعتبارا لظروف الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية، نتطلع السيدة الوزيرة، إلى إقدام الحكومة على إيجاد حلول تمكن المغاربة من زيارة وطنهم الأم بأقل التكاليف وبمساطر بسيطة؛

ثانيا، السيدة الوزيرة كما تعلمون، يساهم مغاربة العالم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، ويعدون ثاني مصدر للتحويلات النقدية الأجنبية للمغرب، إلا أن تداعيات الجائحة الاقتصادية والاجتماعية كانت وخيمة على أفراد الجالية، بفعل تسريح العمال وتراجع الإعانات الاجتماعية لدول الاستقبال، مما أضحي معه تدخل الحكومة لمواكبتهم ودعمهم، أمرا ضروريا ومستعجلا؛

ثالثا، السيدة الوزيرة، يتمتع المغاربة المقيمون بالخارج بحقوق المواطنة كاملة، وفي هذا الصدد ندعو الحكومة إلى تفعيل فصول الدستور، التي تؤطر المشاركة السياسية والانتخابية لمغاربة العالم في بلدهم الأم، وتضمن مشاركتهم أيضا في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم.

وفي هذا الإطار، نجدد التأكيد على ضرورة تعجيل إعادة هيكلة مجلس الجالية المغربية بالخارج، ليلعب دوره كما هو منصوص عليه دستوريا؛ رابعا، نتطلع السيدة الوزيرة في الفريق الحركي أيضا، إلى ما يلي:

- التدخل العاجل لتمكين أسر المتوفين من مغاربة العالم من نقل جثاتهم إلى أرض الوطن، مع استحضار ما لذلك من تكاليف مادية وصعوبات إدارية، خاصة في ظل الجائحة؛
- تحفيز الكفاءات المغربية بالخارج في مختلف المجالات لتساهم في الأوراش التنموية لبلادنا، والعمل على إشراكها في تحمل المسؤولية في المناصب العليا، في الوقت الذي تستفيد فيه بلدان الإقامة من كفاءاتهم علميا وتقنيا وسياسيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا مستعدة أن أمثل أمام اللجنة من أجل الخوض في كل الملفات، لأنها هي ملفات كثيرة طرحتموها.

فيما يتعلق بما حالت دون هذه الجائحة ولأول مرة، للأسف الشديد،

فرضت جائحة كورونا وتداعياتها تحولا جوهريا في العديد من السياسات العمومية والقطاعية.

وفي هذا الإطار نسالكم، السيدة الوزيرة، حول المقاربة الجديدة المعتمدة لمعالجة أوضاع المغاربة المقيمين بالخارج؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة الجواب على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

بالفعل فرضت هذه الأزمة تحولا وفرضت سياقًا خاصا لم نعد له بالسابق، ومن بين ما فرضته أيضا أن لأول مرة المغاربة المقيمين بالخارج ما استطعوا أنهم يلجوا إلى المغرب في عملية "مرحبا"، التي كانت تتكون كل سنة، والحمد لله تتكون ناجحة والتي هي حقيقة متميزة ومفردة وتخص المغاربة المقيمين بالخارج في علاقتهم ببلادهم، بحيث أننا نستقبلو كل سنة ما يزيد على مليونين أو ثلاث ملايين.

في إطار هاذ السياق الخاص الذي فرضته جائحة كورونا، احنا نتشتغل على ثلاث مستويات:

أولا، المواكبة الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج، كما تفضلت مع السيد المستشار سابقا، وتكلمو، إن شاء الله، في اللجنة بشكل مستفيض.

اليوم عندنا منظومة عملية فيما يتعلق:

أولا، بتسريع الاستجابة والتفاعل مع الشكايات دياهم، أيضا مشينا للرقمنة فيما يتعلق بالخدمات، وهناك منظومة أيضا رقمنة داخل التمثيليات القصلية، بالإضافة إلى ذلك العمل الكبير اللي تديره فيما يتعلق بتعبئة الكفاءات.

ثم أهم ما يمكن أيضا أن نسرده هو المواكبة القانونية والاجتماعية اللي كهم خاصة الفئات الهشة من النساء وأيضا من الفئات اللي ممكن أن يكونو في وضعية هشاشة إزاء التداعيات اللي غادي تفرضها وفرضتها ظروف الجائحة.

السيد رئيس الجلسة:

السي السباعي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

تفاعلا مع جوابكم واستحضارا لأوضاع مغاربة العالم في هذه الظرفية

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل احنا عندنا تشخيص بدراسة وأيضا عندنا تشخيص متواصل لهاذ الوضعيات التي تتغير مع كل بلد، بلد، اللي كيتخذ في كل بلد تدابير معينة خاصة بالبلد نفسه، اللي تختلف في قارة أخرى وفي بلد آخر. لهذا الوزارة قبل الجائحة ولكن الجائحة هي سرعت مشروع طموح وواعد اللي هو ورش الإصلاح القنصلي العميق.

اليوم، أنا أبشركم وأؤكد لكم، السيد المستشار، وعبركم كل مغاربة العالم، أن الحمد لله، قبل نهاية السنة غادي نطلقو، إن شاء الله، المشروع اللي يتناسب مع كذلك الوضعية الجديدة اللي تعيشها الهجرة المغربية بالخارج والوضعيات اللي كتمليها هذه الجائحة، بحيث أنه غادي يتم إطلاق "منظومة المواعيد" بحيث الخدمات اللي غادي تكون، إن شاء الله، عن بعد.

هذا ومن المرتقب قبل نهاية هذه السنة أن بعض المراكز القنصلية غادي تقدم الخدمات ديالها القنصلية بالمواعيد عبر تطبيق خاص، كذلك غادي يتم إطلاق منظومات رقمية الخدمات القنصلية وتيسير ولوج المرتقبين بها عبر البوابة الالكترونية، الحالة المدنية، خدمة تجديد جواز السفر البيومتري، كذلك رقمنة الرسوم اللي تحتاجها المغربية في كل الوثائق ذات الصلة بالخدمات القنصلية في الجانب ديال الحالة المدنية، في الجانب ديال العقود وأيضا اعتماد التبر الإلكتروني والحفظ الإلكتروني للوثائق.

بالموازاة غتبقى استعجالية الحصول على الوثائق، سواء البطاقة الوطنية، سواء الجواز بالنسبة للحالات القصوى المستعجلة. كذلك، هناك داخل وزارة الشؤون الخارجية والوزارة المنتدبة منظومة رقمية، أنا تكلمت على شوية ونحيو للجنة إلى بغيتو وتكلمو على المنظومة الرقمية.

فيما يتعلق بمعالجة الشكايات اليوم عندنا حلقة متواصلة تديرو فيها الالتقائية بـ (chikaya.ma) اللي فيها اليوم (profil) ديال المواطن المغربي بالخارج، بالإضافة أيضا فيما يتعلق باللجنة، والسيد وزير العدل يحضر معنا، لجنة اللي فيها مجموعة ديال الشركاء، خاصة وزارة العدل، النيابة العامة، فيما يتعلق أيضا بوزارة الداخلية، هاذ اللجنة التي أطلقت بعد الخطاب الملكي السامي ديال 2015، اليوم كايبة لجنة مختلطة لتبنت في المراجعة ديال الدورية ديال 2016 وأيضا كل الإجراءات اللي تسهل وتبسط المساطر فيما يتعلق بالوضعية الجديدة التي فرضتها، ولكن بكل صراحة نقول لك احنا بدينا تنشغلو عليها قبل أن تأتي أيضا هذه الجائحة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس الفريق، الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ المعطيات، واحنا كنا متأكدين بأنه كايين عمل تيدار، خاصة فيما يتعلق بتدبير الخدمات عن بعد وعبر الرقمنة، وهذا

واحنا حقيقة نتألم ككل الأسر، لأن كل الأسر المغربية لابد وأن عندها مغربي أو مغربية بالخارج، بالرغم من ما فرضته هذه الجائحة في التدابير اللي وقعت، في الإشكالات اللي فرضتها، المغرب اتخذ قرار منذ 15 يوليوز المنصرم بتنظيم عملية استثنائية تمكن المغاربة المقيمين بالخارج أنهم، وفق بالطبع التدابير الاحترازية اللي اليوم المتخذة من طرف كل البلدان من أجل اللوج إلى التراب الوطني، بالتالي مجموعة من المغاربة، والحمد لله، استطاعو أنهم يزورو يعني الأسر دياهم.

فيما يتعلق بالمواكبة الاجتماعية، والتي أنا مستعدة نحى للجنة وتندأكو في كل الجوانب اللي كهمهم خاصة هاذ التحول اللي تنقومو به في مجال الرقمنة، لأننا احنا واعيين بأن الإشكالات اللي مفروضة بالجائحة وأيضا بغير الجائحة، الإشكال الزمني والجغرافي، وهناك نحيو للجنة وتكلمو بشكل يعني مفصل على كل هذه الإشكالات.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

في نفس القطاع، سؤال للفريق الاشتراكي، موضوعه "تيسير وتسهيل الخدمات المقدمة لمغاربة العالم".
السؤال لك السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:**شكرا السيد الرئيس.****السيدة الوزيرة،****السادة الوزراء،**

السيدة الوزيرة، هذا السؤال ديالنا هو المنهجية المعتمدة لتيسير وتسهيل الخدمات المقدمة لمغاربة العالم، ربما السؤال كان يعرف شوية ديال.. يعني قديم شي شوية، لكن في ظل الجائحة هناك واقع آخر، وهاذ واقع الجائحة خلق حاجيات أخرى وخلق وضع اجتماعي آخر لدى مغاربة العالم، ما عرفتش في الوزارة هل هناك تشخيص لوضعية مغاربة العالم؟ وما هي الحاجيات الجديدة اللي ظهرت في هذه الظرفية؟ وكيف تعاملت معها الحكومة، خاصة أن هاذ الوضع فرض علينا كبلد، فرض علينا كحكومة أن ندمج بشكل قوي الرقمنة - كما يقال - لتدبير الحاجيات، كيف تعاملت وزارتك، السيدة الوزيرة، مع هذا الوضع؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

الكلمة لك السيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر سؤال في هذا القطاع لفريق الاتحاد المغربي للشغل، موضوعه "مآل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء".
تفضل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسألكم، السيدة الوزيرة، عن مآل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، تفضلي للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أؤكد لكم أن الوزارة المنتدبة، وزارة الشؤون الخارجية قبلها، حرصت على تنزيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في بعدها الاجتماعي، بعدها التربوي، بعدها الثقافي، وأيضا في بعدها التدبير المندمج لهذا الملف التي تعلمون أنهم مسؤولة مشتركة للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

السيدة الوزيرة،

واقيلة الجواب هذا ماشي جواب على سؤالنا، وبالتالي نتعرفو أنه البلاد اعتمدت واحد الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء منذ 2014، بناء على تعليمات ملكية سامية لبلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة، بعد التزايد الملحوظ في عدد المهاجرين وتحويل بلدنا من بلد عبور إلى بلد إقامة، ما عزز من مصداقية بلادنا ومصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية الملزمة للمغرب بعدم التمييز بين المهاجرين والمواطنين واعتماد القانون 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر.

وعلى الرغم من ذلك، مازال المهاجرون في بلادنا يعيشون على وقع المعاناة، بسبب تعرضهم للممارسة التمييزية واستغلال المقيمين منهم بصفة غير قانونية بتشغيلهم دون أدنى الحقوق وعدم التصريح بهم والترحيل القسري للمهاجرين وطالبي اللجوء إلى المناطق الجنوبية للمملكة، في خرق واضح للمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وحرمانهم من الاستفادة

مفروض علينا. إذا أردنا أن نبقى ضمن بلدان العالم التي تحرص على مستقبلها، لابد أن ندخل هذه الرقنة.

كذلك، أنا أريد أن أنبه يجب الانتباه ليست الحاجات ديال مغاربة العالم فقط هي وثائقهم أو المحافظة أو وزارة الداخلية أو.. ولكن هناك واقع ماشي واقع واحد ولكن واقع متعدد حسب بلدان الإقامة، كين بعض الحالات، ناخذو الوضع في فرنسا مثلا، للأسف هاذي سيادة ديال دولة، احنا ما غنتدخوش فيها، ولكن هناك إجراءات، مشاريع تشريعات وتشريعات اللي تتوضع مغاربة العالم بالإضافة لكل الجاليات في موقع صعب، وكذلك وضعية كوفيد من الناحية الاجتماعية، هناك فئات متعددة تعيش معاناة حقيقية من الناحية الاجتماعية.

لذلك، الرجاء التفكير في هاذ الأشياء هاذي.

واسمحي لي، السيدة الوزيرة، بغيت نستغل هاذ السؤال، ومن خلالكم ليس.. أتم معنيين جزئيا، ولكن الحكومة ككل، تثير وضعية واحد حوالي 9000 فرد نساء ورجال يشتغلون في مليلية وسبتة، هناك 5000 كيشتغلو في مليلية و3600 كيشتغلو في سبتة يعقود غير محددة المدة، هناك اللي عندهم 20 سنة ديال العمل، 25 سنة ديال العمل، لكن منذ وقف.. يعني إغلاق الحدود الناس لأهم مقيمين في المغرب، مقيمين في المغرب تيشتغلو، ولكن تيشتغلو منذ إغلاق الحدود، هاذ الناس اليوم ممددين بفقدان عملهم، ممددين بواحد الشكل، حياتهم العائلية تشتت، أطفالهم في وضعية صعبة، وكذلك المتقاعدین اللي هنا ما يمكن لهومش ياخذو المعاش دياهم إلا إلى خصهم يدخلو، لذلك الرجاء ومن خلالكم الحكومة التفكير في هاذ الموضوع، في هاذ المعاناة ديال هاذ الناس.
شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

أعتقد، السيدة الوزيرة، لم يبق لك من الرصيد الزمني من الوقت إلا ثواني، غادي نعطيك 5 ثواني باش إلى كان ممكن.
تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

في ثواني، مواكبة وحماية حقوق مغاربة العالم هو مبدأ دستوري، نحرص عليه نواكب وضعتهم في مختلف البلدان.

المسألة الثانية، عندنا برنامج استعجالي لمواكبة ما بعد أو خلال أو ما بعد "كوفيد-19"، إن شاء الله، نتقاسموه معكم وجزء منه اللي هو الحماية الاجتماعية مشروع قانون غادي يجي عندكم بدون شك، إن شاء الله، للمجلس من أجل تقاسمه.

شكرا لكم السيد الرئيس.

للهجرة واللجوء.

أنا أتكلم بالأرقام وغنجيو للجنة وتحدثو، عندنا 11 برنامج عمل قطاعي من بعد مؤشراتنا ممكن نؤكد لكم أن 3636 طفل مغربي، نحن اليوم عندنا الشرف أنهم تيقروا إلى جانب المغاربة في المدارس العمومية، عندنا الشرف أن تقاسمنا جميع البرامج بهذا باش نحيدو التمييز، جميع البرامج اللي تستافدو منها، أنا لم... السيدة، السيد الرئيس..

السيد رئيس الجلسة:

من فضلك، من فضلك.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس، عفك ضمن لي الكلمة، أنا تكلمت، لم أقطعها.

السيد رئيس الجلسة:

لك ذلك.

الله يرضي عليك، الله يرضي عليكم.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

إذن أنا غير نطلبها تسحب ما قالته فيما يتعلق بالترحيل والتمييز ما كابينش..

السيد رئيس الجلسة:

الله يرضي عليك، الله يرضي عليك، الله يرضي عليكم، لا غادي نرد لها الوقت، غادي نعطيا وقتها، الله يرضي عليكم اللي بغا يرد كين فرص، كين محطات، اللي تمضرو تجاوبوها.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

المملكة المغربية حريصة على الالتزام والوفاء بالتزاماتها وطنيا ودوليا وأميا، وهي أعطت المثال إفريقيا، لم تتردد بقيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، إثر إعطائه التوجيهات باش تعتمد الوزارة..

السيد رئيس الجلسة:

خليو الوزيرة، الله يرضي عليكم، الله يرضي عليكم.

السيدة الوزيرة، استمري في الجواب، ما تشوفيش كاع، جاوي المجلس، جاوي المجلس السيدة..

الله يرضي عليك، جاوي، هذا سؤال موجه لك للوزارة وأنت جاوي المجلس.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

من الخدمات الاجتماعية، كما عمق الحجر الصحي معاناتهم بعدم تسليم السلطات وثيقة التنقل الاستثنائية وفرض حالة حصار مضاعف على الخيمات التي يقطن بها المهاجرون غير النظاميين خلال فترة الحجر، وكذا استثنائهم من الدعم المؤقت للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل رغم اشتغالهم في هذا القطاع.

السيدة الوزيرة،

لقد أثبتت التجربة داخل العديد من الدول أن الهجرة شكلت على الدوام قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية متى تم الإدماج الفعلي للمهاجرين داخل المجتمع، وهذا ما يتطلب من بلادنا الإسراع بالتنزيل العملي لكل مضامين الإستراتيجية الوطنية للهجرة، مع الحرص على ضمان النقاية الإستراتيجية المعمدة في مجال الهجرة بين مختلف القطاعات المعنية وإشراك الحركة النقابية، باعتبار الهجرة قضية مجتمعية واجتماعية مرتبطة بشكل وثيق بمجال اهتمام وعمل الحركة النقابية.

كما نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على:

- ضرورة تعديل وإصلاح قانون الهجرة 02.03 الذي يتناقض مع مبادئ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء الإنسانية في فلسفتها؛
- الإسراع بإخراج مشروع قانون 66.17 المتعلق باللجوء وشروط منحه؛

- تعزيز ولوج المهاجرين إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، خاصة الشغل والصحة والتعليم والتكوين، واعتماد آليات عملية لضمان المساعدة القانونية لهم في شتى المجالات، خاصة النساء اللائي يتعرضن لكل أنواع العنف الجسدي واللفظي والتحرش الجنسي.
ولا يفوتنا هنا أن نؤكد للحكومة ضرورة تركيز أكثر على هذه الفئة وتوفير الحماية اللازمة لها، خاصة وأن بلادنا منخرطة في الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد النساء، ونحن على ساعات من انطلاق فعاليتها..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الله يرضي عليك.

الكلمة لك، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

السيدة المستشارة المحترمة،

أنا لا أظنك تتحدثين على المملكة المغربية، مملكة التسامح، مملكة المغاربة اللي ما عمرهم تيديرو التمييز العنصري ضد الأجانب، وأنا آتمل ما أقول، بالتالي، أولا، هذا بالنسبة لنا جميعا.

بالنسبة للمملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس، الحكومة المغربية ملتزمة حريصة على أن تطبق وتنفذ وتنزل الإستراتيجية الوطنية

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على هذا السؤال.

الحقيقة السؤال الذي جاء فهمت منه الجزء الثاني من سؤالكم، وهو ما يتعلق بقضية المعاناة التي يعانيها بعض الناس في إصلاح المساجد في العالم القروي، وهذه المساجد كما هو معلوم هي مساجد في الغالب هي من الطائفة أي من التراب وأن القوانين، وعلى رأسها الظهير الشريف المتعلق بالأماكن المخصصة لإقامة الشعائر الدينية، قد اشترط الحصول على رخصة البناء قبل القيام ببناء أو توسيع أي مكان من الأماكن المخصصة لإقامة الشعائر، سواء تعلق الأمر بالحوضر أو البوادي.

وإذا كان الأمر الآن هاذ القانون ديال التعمير تصدق على الديور ديال الناس الخواص، فالمساجد كما تعلمون مكان عمومي، فهو أخطر، ومع ذلك هنالك صعوبات، الناس في البادية لا بالنسبة للدور دياهم ولا بالنسبة للمساجد.

كيمكن أنه تلقى في عين المكان بعض الحلول، ولكن ما يمكنني إلى غض الطرف هو كين الظهير تينص على من الناحية القانونية شكون هو اللي العامل أو الوالي اللي مكلف بهاذ القضية واللجنة وعضو المجلس العلمي إلى غير ذلك، كل الأشياء المتعلقة، باستثناء الإجراءات الأخرى المتعلقة بالتعمير فيما يتعلق بالأمور الخاصة، فإن أماكن العبادة عندها واحد اللجنة خاصة.

ثم هنالك دورية مشتركة بيننا وبين وزارة الداخلية للترخيص للتخفيف ما أمكن من هذه الأعباء واعتماد الشباك الوحيد وتبسيط وتسريع المساطر والدورية المشتركة كذلك مع الإسكان والتعمير بشأن الأماكن المخصصة وهنالك عدد من الإجراءات، ولكن تبقى أن المشكل ميداني، المسؤولية فيه صعب يتحملها شي واحد.

فلذلك، لابد من أي بناء أو إصلاح لابد فيه من رخصة، ما عندنا شي كيفاش نديرو تقولو غادي ندخلو باش المساجد.. واحنا متأسفين أنه فعلا كين مساجد صغيرة بالطائفة يمكن يصلحوها الناس، ولكن خصهم واحد العدد دالمساطر وواحد العدد الإجراءات، يعني احنا أمام واحد الأمر واقع قانوني وواقعي، يعني هذا هو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، للرد على الجواب.

تفضل.

فيما يتعلق بالتنزيل أقول أن 3636 طفل أجنبي تيقروا إلى جانب وليدات المغاربة إلى غاية ميزانية 2019-2020. أيضا 701 طفل استفادو من برنامج التربية غير النظامية، 338 طفل من التعليم الأولي برسم المواسم الدراسية 2018-2019 وإن شاء الله في هاذ السنة غادي يزيد العدد، 468 من وليدات المهاجرين بالمغرب استفادو من برنامج "تيسير"، 505 استفادو من برنامج "مليون محفظة"، أيضا عندنا عمل مع (I'ANAPEC³) بحيث أن كين برنامج خص لمواكبة الإخوان ديالنا اللي عندنا شرف وتعتزو بجميع جنسياتهم، وخاصة الأفارقة أننا نواكبهم فيما يتعلق بالحصول على عمل إلى جانب إخوانهم المغاربة، تنظم حملات وقائية استفادو من الرמיד (RAMED⁴)، بالإضافة إلى إدماج المهاجرين واللاجئين في برامج السكن الاجتماعي، بالإضافة إلى أن عندنا برنامج استعجالي لمواكبهم، نجيو للجنة وتنداكرو، ونحن اليوم عندنا مخطط عمل باش نواكبو الجماعات الترابية ضمن الاختصاصات ديالها في تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة،

من فضلك، السيدة الوزيرة، نشكرك السيدة الوزيرة على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية للتفاعل والمشاركة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه "تبسيط بناء وإصلاح المساجد بالعالم القروي". هاذ السؤال ديال فريق العدالة والتنمية، الكلمة لكم.

المستشار السيد نبيل الأندلسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

هاذ السؤال في الحقيقة سبق لنا كفريق العدالة والتنمية طرحناه ونجدد طرحه حول المجهودات والإجراءات اللي تبذلت لتأهيل وإصلاح المساجد بالعالم القروي، وكذلك تبسيط المساطر للترخيص لهاذ العملية ديال الإصلاح، وإعادتنا لهاذ السؤال اعتبارا لأهمية هاذ الموضوع وحساسيته. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضل.

³ Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

⁴ Régime d'Assistance Médicale

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:**شكرا السيد الوزير.**

شكرا على، أولا، بعدا، السيد الوزير، تقرون بأنه كائين هاذ الإشكال واحنا خصنا الحل جميعا، سواء على مستوى التمثيليات ديال الوزارة على مستوى الأقاليم في علاقتها بالعالمات، لأن أحيانا حتى هاذ الازدواجية ديال المخاطبين في هاذ المبادرات ديال إصلاح ما بين وزارة الأوقاف والعالمات والممثلين ديال قسم التعمير في العالمات كيكون إشكاليات في هاذ الأمر، ربما هاذ القضية ديال الشباك الوحيد التفعيل ديالو بالنسبة للمحسنين واللي بغاو يديرو هاذ المبادرات خصو يتفعل، لأنه في مجموعة من الأقاليم غير مفعّل.

ثم القضية ديال تأهيل بعض.. نغتم هاذ الفرصة، السيد الوزير، كذلك التأهيل ديال مجموعة ديال المساجد في العالم القروي، أنا تنعطيك مثال، هذا كان موضوع سؤال سابق كتاي، مسجد سيدي رضوان بإقليم وزان، بإقليم وزان مثلا، وكان سبق لكم، السيد الوزير، اعطيتو وعد بأنه غادي تكون هناك دراسة اللي تشوفو الإمكانية ديال التوسيع وديال التأهيل ديال هاذ المسجد، كذلك مساجد في مجموعة من الأقاليم الأخرى ينطبق عليها ما ينطبق على هذا المسجد.

نعي جيدا أنه نحن نتحدث على أزيد من 70% من المساجد في المغرب، 30% تقريبا في العالم الحضري و70% على مستوى العالم القروي، فبالتالي فعلا هناك خص ميزانية.. الإكراه ديال الميزانية والإكراهات هاذ الشي نستحضره ولا شك، ولكن، السيد الوزير المحترم، خاصة بعد ذيك العملية ديال الإغلاق ديال مجموعة من المساجد الآن مجموعة من القرى ما تيلقاوش فين يصلو، مجموعة من المواطنين في قرى ما تيلقاوش الأماكن ديال العبادة، فبالتالي احنا الإكراهات الموجودة تقدرها، ولكن، السيد الوزير، من موقع المسؤولية تنقولو بأنه راه خص ضروري يكون حل، حل لهاذ الإشكال المطروح.

وأغتم، السيد الوزير، الفرصة في هاذ التواني اللي بقت، هذا ملتمس في هاذ السياق ديال كوفيد، أتمس منكم، السيد الوزير، أن الأئمة والمرشدين ديال وزارة الأوقاف يفتحو على الإعلام العمومي في إطار التوجيه، كائين مبادرات في الإعلام مهمة، ولكن الدور ديال الأئمة خاصة أنه بدينا مؤخر تنلاحظو أنه بعض المرضى ديال كوفيد هو مصاب وحامل الفيروس ويتسارى في الشارع العام..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

غير هاذ الفكرة تكمل السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

كمل يلاه.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

تيتسراو في الشارع العام، فبالتالي ربما حضور الخطاب الديني التوجيهي التوعوي سيساهم في تقليل من الأضرار ديال نقل هاذ الفيروس. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب. أنا غادي نزيد لك شي 15 ثواني اللي اخذنا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:**شكرا السيد المستشار المحترم.**

إلى بغيتي هاذ المسألة اللي ما داخلناش في السؤال، في الحقيقة يمكن لنا نقولو في واحد الخطبة ديال الجمعة راه 56% كما تيقولو الخبراء، الناس اللي عندهم كوفيد راه ما عندهم أعراض وهو ما الخطر. يمكن لنا نقولو هاذ الشي في خطبة الجمعة، لأن هاذي المسألة الأساسية، الشي الآخر ديال 2.2 ملايين اللي خصنا، المساجد تتزاد 250 مسجد كل عام اللي خصها تسد باش تصلح، هذا واحد الشيء جديد، فبالذالك كل هاذ الشأن كله جديد، لذلك احنا غادين معه، وسيرو معنا فيما يتعلق بالزيادة من الإمكانيات في مستوى الميزانية.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد الوزير.**

نفس القطاع الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في سؤال موضوعه "توسيع الأدوار الاجتماعية للوقف".
السي الحسن تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير، حرصت الحكومات المتعاقبة على تفعيل الأدوار الاجتماعية للوقف والعناية بالقباض، وحرصتم شخصيا، السيد الوزير، على تطوير الأوقاف والعناية بالموارد البشرية، ومنها تسوية وضعية القيمين الدينين.

لذا نسألكم السيد الوزير:

ما هي إستراتيجية الحكومة لتوسيع الأدوار الاجتماعية للوقف؟

الاجتماعية، ولكن عندما نتكلم على المسائل الاجتماعية، السيد الوزير، لابد غادي نعطيكم بعض النقط اللي تنظن بأن الوزارة خصها تساير هاذ المسائل، أصبح الوقف حاجة ملحة في الكثير من المناطق وخاصة عند قيامه بتغطية الأنشطة الإنسانية والاجتماعية عبر المشاركة بتحمل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وبذلك يمكن للوقف أن يشارك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في دورها الاجتماعي وأن يساهم في التخفيف من حدة الوضع المعيشي، ومن المنتظر أن يكون له دور في تعزيز القيم الدينية الاجتماعية، والآمال معقودة عليه بالتنسيق مع قطاعات حكومية أخرى للمشاركة في الأعباء.

السيد الوزير،

قلتم بأن الشأن الديني شأن اجتماعي، أنا أظن بأن هنا لابد ملي نتكلمو باغي نفتح واحد القوس فيما يخص الموارد البشرية، وهنا غنتكلم على قباض الوقف وانتوما تتعرفو، السيد الوزير، عندما تنقولو قباض الوقف احنا تنقولو بحال المقدمين والشيوخ عند وزارة الداخلية، انتوما عندكم قباض الوقف لا بالنسبة للمدن العتيقة ولا بالنسبة للبادية، لأنهم هوما الأعين اللي تتسهر على، أولا، الأملاك ديال الأوقاف وكتعمل ما غاديش نقول لك اللي تتعمل لأن انتوما تتعرفو اللي تتعمل أكثر ملي تتعرف أنا، ولكن هناك واحد الفئة، هاذ الفئة اللي تتعرفو، السيد الوزير، ما تتأخذش الحقوق ديالها لا فيما يخص (la CNSS⁵) ولا بالنسبة (le SMIG⁶) ديالها ما تتوصلش، لأن كابين اللي تتعطوهم 5% وكابين اللي تتوصل لو يلاه 1000 درهم، إذن ما عندوش (la retraite)، هاذ الفئة شوف، السيد الوزير، أنا ما تتطلبش منك باش تحل هاذ الشي في واحد الظروف أقل، أنا تتطلب منك باش تديرو في الأولويات ديالك لأنه فئة من المغاربة اللي تيخصها، إن شاء الله، ترجع لها الحقوق ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

فيما يتعلق بالقباض واحد الفئة خاصة، ما يمكنش ما هماش موظفين تياخذو نسبة، وهاذيك النسبة في بعض خطرات راه تيمكن توصل حتى 20 ألف درهم في الشهر وأكثر، لذلك واحد الشيء، إبيه، واحد الشيء اللي هو وراثته، والآن ما بقى حتى حد تدير هاذ الشي هذا، حتى حد تيفسط شي واحد باش يتخلص له، كلشي تيتخلص بكذا، لذلك تيخصنا تلقاو واحد الحل اللي الأوقاف ما تبقاش بالشكل اللي وراثتو، غتتطور

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم، نشكركم على سؤالكم، وأشكر فريقكم. غير واحد المسألة خصنا نكونوا واضحين فيها وبلا شك متفقين فيها، هو أن الشأن الديني هو شأن اجتماعي، علاش؟ لأنه حاجة اجتماعية، فلذلك إذا تفقنا على الجامع نفقنا على واحد الحاجة اجتماعية، احنا تنسميوه اجتماعي غير في بعض المسائل اللي تتعلق بالإحسان أو كذلك بالمساعدات.

فلذلك، أولا، الوقف كما تعلمون مرتبط بنية المحبس تيقول حبست هاذي من أجل هذا، غالب الأوقاف نية المحبس تنوسيت أو ما كابيناش محددة تنفق على الشأن الديني أساسا، ومع ذلك الأوقاف تتوضع رهن الإشارة قطع حبوسية وأجزاء منها لبناء وتوسعة مساجد أو إحداث مقابر أو مرافق اجتماعية أو معاهد للتعليم العتيق أو لتحفيظ القرآن أو للأعمال الخيرية والإحسانية التي تتماشى مع هذه الأهداف النبيلة، تساهم في الجهود التي تبذلها الدولة لإعادة إسكان قاطني دور الصفيح، تساهم في التنمية الاقتصادية بإحداث تجزئات سكنية وصناعية أو بناء مركبات سكنية تجارية ومهنية، تخلق فرص للشغل بالعالم القروي وبشكل مباشر من خلال أورش ومشاريع استثمارية بالأراضي الفلاحية والضيعات الحبوسية إلى غير ذلك، توفر الأوعية العقارية لعدد المؤسسات التعليمية أو الصحية، إما عن طريق المعاوضة أو الموافقة على سلوك مسطرة نزع الملكية، الوضع رهن الإشارة لقطاع حبوسي لفائدة بعض الجمعيات والمؤسسات لإنجاز مشاريع خيرية إلى غير ذلك..

فهناك إسهام، ومع ذلك يبقى دائما كابين.. هاذ القضية تيخصنا بالأرقام كيمكن لنا.. يعني مثلا إلى وصلنا، إلى شفنا شحال ديال التدخلات ديال الأوقاف في الشأن الاجتماعي غادي نقتنعو بأن فعلا كابين هناك إحسان، بل هاذ المسألة هي بوحدها الحاضرة، ولكن بغينا نعتبرو أن الشأن الديني هو شأن اجتماعي، لأنه حاجة اجتماعية وربما هي الحاجة الأولى اجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي الحسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الإجابة وهاذ التوضيحات.

احنا حقيقة نثمنو كل ما تتقوم به الوزارة ديالكم فيما يخص المسائل

⁵ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

⁶ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

في إطار هاذ المجهود هذا، تنفقات حوالي 617 مليون درهم وكاين 10 مساجد في طور الإنجاز.

على كل حال هاذ التراث هذا عندنا بيه الأولوية وكيترم، علما بأن الترميم راه ماشي واحد المسألة اللي كتححتاج غير الفلوس، تححتاج كذلك للخبرة ديال الترميم وهو شيء جديد في بلدنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية،

مشكور على اللي قلتي لنا كامل حقيقي وواقعي، فعلا، السيد الوزير، المساجد العتيقة تلعب دور مهم، سواء في القرى ولا في المدن ولا سواء في المنازل ولا سواء في أي مكان.

السيد الوزير، تعلم المساجد العتيقة تعلم ديني وديني، وهذه حقيقة السيد الوزير.

كذلك نشكركم، السيد الوزير، على تدخلك اللي قلت لنا، فعلا بعض المساجد العتيقة تلعب كيف قلت لك دور مهم جدا، وياسر منهم، السيد الوزير، مققولين مسدودين، لماذا السيد الوزير؟ فعلا لا بد لهم، السيد الوزير، من المراقبة ولا بد لهم من ياسر من الأمور، ولكن كاين بعض المساجد العتيقة اللي هوما منازل وعاطين دور مهم بزاف، كيقراو فيها التلاميذ الصغار يبرق من المدرسة ويجلس في المساجد الصغيرة اللي موجودة في المدينة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا أنا فهمت المساجد العتيقة هي المساجد، أتم يمكن كندأكو على المدارس العتيقة، سواء المدارس العتيقة أو المساجد العتيقة فكندخل فالشي اللي طالبته ديال الترميم، أما هو مسدود راني قلت بأنه المساجد على الأقل 200 حتى لـ 250 كنا هاذي واحد 10 سنين تنقلو عندنا 2400 نزلناها تقريبا لـ 920 الآن راه عندنا أكثر من 1600 كذلك كل سنة كتزاد، كذلك، الحمد لله، اللي كاين الآن قانون وكاين واحد المسيرة ديال هاذ العملية ولا بد فيها من الابتكارات باش يمكن تنغلبو عليها، وإلا راه ما باقيش غنبنو المساجد الجديدة، يالاه غادي نبدأو نصلحو شي حاجة من هاذك

بواحد الشكل دون المساس بالحقوق اللي هي ضرورية ديال هاذ الناس.

السيد رئيس الجلسة:

لنفس الفريق سؤال آخر لنفس القطاع، وموضوعه "وضعية المساجد العتيقة".

الكلمة لأحد من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. تفضل.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية،

سؤالي: تعتبر المساجد العتيقة تراثا تاريخيا على صعيد الحاضرة الإسلامية.

السيد الوزير،

في بلادنا عبر التاريخ أصبح مهددا بالانبيار وعدم ترميمه وكذلك السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية قلق بعض المهتمين بالآثار؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، نطلب منكم خريطة هذه المساجد العتيقة للتعريف والتعرف بها للسواح المغاربة وكذلك الأجانب.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات والتدابير للحفاظ على هذا الموروث الحضاري الإسلامي وصيانتته العمرانية والحفاظ على التراث الإنساني والإسلامي؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم للرد على السؤال.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بارك الله فيكم، السيد المستشار، الشكر لكم.

فعلا، مسؤولية وزارة الأوقاف عن هذا التراث المتنوع تتمثل في 843

مسجد تاريخي عندنا الخريطة ديالها.

بالنسبة للقضية ديال التعريف بها للسواح راه معروفة وكاينة واحد التجربة جديدة غادي تبدأ في فاس ديال واحد التكنولوجيا خاصة للمدينة العتيقة كلها وداخل فيها المساجد وجميع الأماكن التابعة لوزارة الأوقاف، ثم من هاذ 843 هناك 183 كبيرة اللي فيها كلها ترممت و660 هي صغيرة أو كبيرة، ثم عندنا 6532 زاوية أو ضريح تشكل فضاءات، البعض منها عندو هاذ القيمة و330 حرام تقليدي، عدد منها راه ترمم و250 فندق كذلك راه هي في الصبرورة ديال الإدماج الاقتصادي، والبعض منها راه ترمم في إطار سياسة التأهيل الحضري.

الشي القديم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سؤال لنفس القطاع، موضوعه "التدابير والإجراءات المتخذة للنهوض بوضعية القيمين الدينيين"، لفريق الأصالة والمعاصرة.
الكلمة لكم لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لتعزيز وتثمين الجهود والدور المهم والدور الأساسي الذي يقوم به القهجون الدينيون بمختلف مساجد المملكة، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات المتخذة للنهوض بوضعية القيمين الدينيين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم ونشكر فريقكم.

القيوم الدينيون هم الفئة الاجتماعية الأساسية التي خص تهتم بها الأوقاف، ولكن الأوقاف راه ما يمكنش لهاش حتى 20% من الحاجيات ديال هادو، لأن مشينا من 6 ملايين ديال الدراهم اللي كانت كنتفق عليها هادي 20 عام لـ 1.2 مليار الآن، ومع ذلك هاد المكافآت اللي كنتعاطم رها ارتفعت لمليار و414 مليون درهم، بزيادة نسبة 2257%، مما مكن من رفع المكافآت وتعميمها، ومع ذلك كنعرفو بأن سيدنا الله ينصرو أمير المؤمنين أعزه الله، أمر منذ سنتين بأن تزيد هذه المكافأة كل سنة بـ 300 درهم إلى غاية 2022، وبلا شك أنه، إن شاء الله، أنه هاد الأمر ديالو السامي سيستمر حتى نوصلو بهم.. ثم عندهم العدد ديال المكافآت، عندنا المشكل الكبير اللي خصو يتحل وإن شاء الله نشغلو عليه هو التقاعد ديال هاد الناس، لأن الآن كيقبطو واحد المكافأة ديال العجز هي غير كافية. لذلك، هاد المسألة كل ما طرحوها إلا وكنكون متضامن معكم وأتم متضامين معايا، ولكن راه الحساب واضح، الآن الحمد لله التغطية الصحية لجميع هاد الفئة راه كاملة، اللي ما عندهش أي موظف، ونحمد الله على ذلك، ومع ذلك شاعرين بهاد المسألة هادي واحنا غادين فيها شيئا فشيئا، مع ذلك غنجدو المجالس العلمية فيما يتعلق بالشرط، لأن الشرط عندو فائدة ماشي فقط مالية، عندو فائدة رمزية في العلاقة ما بين الجماعة والإمام.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير المحترم،

في الواقع احنا طرحنا هاد السؤال لهاذ الفئة اللي قلتو السيد الوزير اللي فئة مهمة وأساسية في هاد القطاع اللي شرفكم جلالة الملك بتأسه منذ سنين، وهي مناسبة كذلك باش نشكركم باسم فريق الأصالة والمعاصرة على أنه ما غيقولها إلا جاحد، على أن هناك تطور كبير جدا فيما يخص هاد المجال الديني اللي شرفكم جلالة الملك بتأسه، إذن تطور كبير جدا حتى فيما يخص التشبيك ديالو، فيما يخص كذلك العلاقات المتواجدة داخل هذا المجال الديني اللي هو فيه الأمن الروحي ديال بلادنا، عندنا أمن ولكن الأمن الروحي أساسي، إذن هاد الناس هادو هاد القيمين الدينيين اللي فيهم 2 متعاقدين واللي غير متعاقدين كيلعبو هاد الدور اللي قلت اليوم، السيد الوزير، كيلعبو دور أساسي في تأمين هاد الأمن الروحي ديال الساكنة واللي كيقوم بأعمال كبيرة جدا، فيها الإمامة وكيوذن، كيقرا الحديث وكيقرا القرآن، زيادة أنه كينظف، كينظف، كينظف... إلخ عدة أعمال كيقوم بها هاد القيم الديني.

احنا ما كنبطوش من وزارة الأوقاف أنها بوحدها تتحمل المسؤولية ديال هاد القيمين الدينيين، القيمين الدينيين هم جزء من المغاربة اللي كيلعبو واحد الدور أساسي كيقرا السيد الوزير، وبالتالي فهذا مسؤول حكومي، احنا نقولو احنا نعاونكم فيما يخص الدعم، فيما يخص المساندة ديال المجلس ديالنا كلو كنفرك ندعموكم في ميزانيتكم في الحكومة باش يمكن تعطيو الإمكانيات اللازمة لهاذ الناس باش تحميهم، اللي، أولا، كيجنح على القيم الديني يخدم في بلاصة أخرى، الظهير الشريف المادة 20 ولا المادة 21 تمنع عليه أن يشتغل بشغل آخر خارج هاد الميدان.

وبالتالي الإمكانيات المرصودة له إمكانيات ما نقولوش كبيرة ولكن باقية هشة، تمناو على أن الحكومة ماشي غير.. ميزانية الدولة خصها تتدخل فهاد الموضوع باش تعطي الإمكانيات اللازمة باش نحميهم هاد الناس، لأن يمكن هاد السيد هذا ما خدامش وما كيتخلصش ميزان إلى آخره، يمكن يدخلو البرد من شي بلاصة أخرى.

احنا هاد المجال بغيناكم تحافظو عليه كيف حافظتو عليه هادي سنين، أن الدين المغربي، مغربي، الإمام ديالنا كيكون مغربي تمغريب ديالنا، وبالتالي باش نحميهم خصنا نحميهم ماديا وخصنا نردو له البال فصحتو، كين في الواقع لا مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية اللي تتعطي واحد العدد ديال المسائل كثار، النقل الطبي والمساعدة الطبية والتدخل الطبي وكثار اللي تتعطي مساعدات، وكذلك التغطية الصحية كنشكروكم عليها، لأن كلهم عندهم التغطية الصحية ولكن تمناو على أن يتراد لهم العناية

العيش الكريم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم، الشكر لكم ولفريقكم.

فيما يتعلق بمحو الأمية احنا متفقين بأنه واحد المعضلة الكبرى من الناحية الاجتماعية ومن الناحية الاقتصادية ومن الناحية الدينية، لأن الدين جاء بـ"اقرأ"، والحمد لله الأمر ديار المؤمنين، أعزه الله، فيما يتعلق بفتح المساجد لمحاربة الأمية جاب واحد النتيجة اللي كلشي كيغرفها 300 حتى لـ 350 ألف كل سنة تنخرط في هاذ البرنامج وكنتستافد منه، بمعنى احنا كبقاربو الآن لـ 3 ملايين، ومع ذلك إلى جينا نشوفو بعض المؤشرات مثلا قضية الفئة العمرية ديار هاذ الناس.

أولا، بعدا كهنبو ريوسنا أن السيدات أن النساء هوما 70% ديار هاذ البرنامج والمرأة إذا تعلمت واخا تكون عندها 50 ولا 60 عام راه عندها فائدة كبيرة على أسرتها وعلى المجتمع، ومع ذلك هنالك حاجة إلى تدابير عامة للقضاء على هذه القضية، القضية ديار هاذ الداء اللي هو الأمية أي الجهل بالقراءة والكتابة في أفق محدود، ما غاديش نسردها لكم الأرقام ولكن الفكرة الكبيرة هي هاذي، أنه في أفق محدود تبخص المغرب ما تبقاش فيه الجهل بالقراءة والكتابة، ووزارة الأوقاف عندها إمكانيات باش يمكن لها تساهم فهاذ المسألة بما هو قائم الآن وبما يمكن أن يندمج في الخطة العامة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد محمد البكوري تفضل.

المستشار السيد محمد بكوري:

نشكركم على جوابكم، السيد الوزير، الذي يؤكد عمق اهتمام وزارته بقضية محو الأمية ببلادنا.

تفعيلا للإرادة المولوية السامية الرامية إلى فتح المساجد لتأطير كافة المواطنين والمواطنات الذين لم يلجوا المدرسة أو انقطعوا عنها في سن مبكرة ومحو أميتهم الأبجدية والدينية والوطنية والصحية وفق برنامج محكم مضبوط، حسب ما جاء في الخطاب الملكي ديار الذكرى 27 لثورة الملك والشعب سنة 2000، والذي يرمي إلى إلباء أهمية خاصة لمحو الأمية باعتبارها رافعة أساسية لرتقي المجتمع عن طريق إحياء دور المساجد في بعث رسالتها في تأطير المواطنين والمواطنات وبناء برنامج يستجيب لحاجيات المستفيدين وبوأكب التطور والمستجدات، وهو الأمر الذي يتطلب منا جميعا الانخراط الجماعي لتسريع وتيرة وتخفيف مناع الأمية واستئصالها، ولن يتأتى ذلك إلا بتكثيف جهود المتدخلين واستشعار المسؤولية المشتركة لتحقيق المجتمع

والإمكانيات باش نحميهم لأنهم كيحميونا في هاذ المجال اللي هو خطير جدا اللي هو المجال الديني.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذي غير فرصة باش نقول واحد المسألة للجميع، قضية الشأن الديني كنعتمدو عليه في الأمن ديارنا الروحي وفي الأمن ديارنا بصفة عامة، ولكن كيخص في هاذ المغرب ديار إمارة المؤمنين نمرو لواحد المسألة أخرى، نمرو أنه نعتمدو عليه في الشأن الاجتماعي والاقتصادي اللي أساسه الشأن الأخلاقي، كيخصنا ندخلو هاذ المفاهيم بنداو نتذاكرو عليها، راه الدين ماشي مسألة ديار المساجد وعبادات بالمعنى المحدود، راه الدين هو اللي كيغيب لنا ذاك الشيء اللي فالقرآن الكريم ماشي شي حاجة غنجيبوها غنخترعوها، القرآن الكريم فيه الله تعالى واعد الناس اللي مؤمنين كيغعملو الصالحات بالحياة الطيبة، علاش كنبحثو احنا بمؤسساتنا ووزاراتنا وبرامجنا؟ كنبحثو على الحياة الطيبة، وعندها 2 ديار الشروط وهاذوك الشروط راه كابين في واحد النوع ديار الاستثمار ديار القيم الدينية، هاذ المسألة راه كنت قلتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهاذ العبارات، إلى بغيتو نتذاكرو فيها غدا نتذاكرو فيها مثلا في اللجنة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تعميم مراكز محاربة الأمية في المناطق القروية والجلبية".

تفضل السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

تظل ظاهرة الأمية في صفوف الفلاحين والسكانة القروية والجلبية عموما، أحد التحديات الكبرى التي يتعين رفعها، وبالتالي ينبغي إعطاء الأولوية لمحاربة هذه الظاهرة بما أن حجمها ظل يشكل عقبة في وجه التنمية.

السيد الوزير،

ما هي التدابير الإجرائية التي ستتخذونها من أجل تعميم مراكز محاربة الأمية في المناطق القروية والجلبية لما لها من أهمية في إقناع السكانة المحلية في الانخراط في مشاريع التنمية والمشاركة بفعالية في تنفيذها من أجل

الانطلاقة لتدشين المسجد الكبير بمنطقة الكركارات خلال احتفالات ذكرى عيد الاستقلال الماضية، وبطبيعة الحال نشد بأيدينا على القوات المسلحة الملكية التي فتحت العبور في هاذ المعبر الحدودي المهم وأمنت عبور التجار والمواطنين.

سؤالي، السيد الوزير، يتعلق بتحسين وضعية أئمة المساجد، هل هنالك من جديد في تحسين وضعتهم المادية؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الشكر لكم السيد المستشار المحترم ولقرينكم.

هو ما قلته سابقا هو أن الوضعية التي كنا فيها والتي أصبحنا فيها الحمد لله فيها تحسن كبير، ولكن ما كفاياش وما احناش قانعين بها وكناولو نبتكرو أمور باش.. من جملتها إن شاء الله أن نتعبأ وفيما يتعلق بالشرط في الجماعات، هناك استعداد الآن وهناك إمكانيات أن الجماعات الحضرية والقروية أنها ترجع الشرط وتزيد فيه بدل ما البعض منها تخلى عليه لأن الطالب أصبح يقبض هاذيك المكافأة.

ثم هنالك هاذ الزيادة التي كنا نتمناو أنها غادي تستمر، وإلا الناس لا بد نوصولو بهم لما يرضيهم، لأن متفقين على القضية ديال أن حقهم وأن واجبنا ولكن نعتبرو أين كنا وأين أصبحنا، وبعدا راه متفاوتين، كين الناس اللي.. لأن كين واحد الوضعية سابقة ما يمكنش تنزلها، ولكن القدر الأدنى اللي كين الآن راه تقريبا 2000 درهم، ولكن غير كافية من غير الشرط اللي كينقبل، ولكن هاذ الشيء كله غير كافي واحنا متفقين معكم لا بد من تدابير على مستوى الميزانية وعلى مستوى الشرط وعلى مستوى عدد ديال الأشياء باش يمكن لنا نحسنو الوضعية ديال هاذ الناس ونوصلو بهم للشيء اللي بغيناه جميعا والتي هو واجب علينا، ولاسيما من جملتها ما قلته من قضية التقاعد ديالهم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير على هاذ الايضاحات.

بطبيعة الحال هو من خلال ردكم القيم على أنكم أتوما حاسين بمعاناة هاذ القيمين وبهاذ الخصاص اللي هما فيه، واحنا كنا نشاطروكم هذا الإحساس.
السيد الوزير،

أتم قلتم على أنه يجب الحديث في المجتمع على أن المساجد ما تبقاش غير

المغربي القارئ والمتعلم في أفق زمني قريب كما قلتم، السيد الوزير.
نواكب معكم، السيد الوزير، بكل اعتزاز التطور الذي حققه البرنامج الذي يتم عن الالتزام المستمر بالإسهام الجاد في إيصال هذا الورش الوطني الكبير إلى ما تصبو إليه الإرادة الجماعية للقضاء على هذه الآفة، من خلال الارتقاء بالبرنامج بالاستمرار في تنفيذ محاور استراتيجية الوزارة في مجال نحو الأمية وتعليم الكبار والانخراط الفعال في تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين.

السيد الوزير،

أتمنى أن يعم هذا التوجه خصوصا المناطق القروية وخصوصا الجبلية منها، ليستفيدوا سواء عن طريق المساجد أو عن طريق التلفاز وجعل الأشخاص المستفيدين قادرين على الانخراط في مجتمع المعرفة، وكذلك تكنولوجيا الإعلام، خصوصا إذا كانت تعكس مقاربة تربوية مبنية على أساس فعالية وواقعية تعكس الواقع الجبلي والقروي لهؤلاء الأشخاص.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

غادي نتكلم على الكلمات الأخيرة ديال السيد المستشار المحترم فيما يتعلق بالتكنولوجيا، كنظن بأن التكنولوجيا يمكن تمكنا أننا بشكل مدروس يعني مبتكر من القضاء على هذه الآفة، علاش؟ لأنه الناس ما كاينش ما أصعب من.. التعليم العقيم هو هاذك اللي تتعلم لواحد ما عندو غرض، والآن واحد تمشي كيخدم بما أنه ما تيتطلبش منو التعليم فذيك الخدمة ديالو بالنسبة له زايد ناقص، العيالات تبيعو يقرأوا القرآن الكريم عندهم احتياج، الآن البورطابلات اللي في يد النساء والرجال والصغار والكبار لأنهم كيبيعو يتذكرو في بينهم، الحاجة عندما تكون عندك الحاجة تتعلم، فلذلك تيصننا نجعلو القراءة والكتابة حاجة وندخلو فيها التكنولوجيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر سؤال في هذا القطاع للفريق الحركي، وموضوعه "تحسين وضعية أئمة المساجد والقيمين الدينيين".
الكلمة لكم.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

في البداية، السيد الوزير، لا بد أننا ننوه بما أقدمتم عليه من إعطاء

توفى فعلا كتحاولوا نلقوا بعض الحلول، ولكن راه تيصص ذاك المسكن هو ديال الإمام ماشي ديال عائلة الإمام، هذا مؤسف، ولكن هاذ الشيء كله راه داخل، رزمة في الخزمة ديال المشاكل اللي دايرة بهاذ الموضوع، أما قضية الإطار القانوني راه موجود، راه هو ظهير شريف وفي مقدمته أن المكلف بشؤون القيمين الدينيين هو أمير المؤمنين، أعزه الله، وإليه المرجع فيهم، فلذلك هو الرعاية دياهم راه من الرعاية ديالو السابعة لجميع المغاربة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ونرحب بالسيد وزير العدل للمشاركة معنا في هاته الجلسة.

السؤال الأول الموجه لقطاع العدل وموضوعه "تنفيذ الأحكام القضائية". هاذ السؤال ديال فريق التجمع الوطني للأحرار، السيد الرئيس قدم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بذلت وزارتك بمعية المجلس الأعلى للسلطة القضائية مجهودات كبيرة لإعداد إستراتيجية جديدة للنهوض بعملية تنفيذ الأحكام القضائية، إلا أن هذه العملية مازالت لم ترق بعد إلى طموحاتنا جميعا، ولذلك نسألكم السيد الوزير على:

ما هي خطة وزارتك لتدارك هذا الأمر؟

وما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لتحسين مؤشرات التنفيذ؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على تفضلكم بهذا السؤال.

فعلا، تنفيذ الأحكام القضائية هو عنصر أساسي في كل منظومة قضائية، بل هو يعتبر حاليا من المؤشرات الأساسية ديال النجاعة القضائية وأيضاً دعامة أساسية لدولة الحق والقانون، الفصل 126 من دستور المملكة يؤكد على أن الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء هي أحكام ملزمة للجميع، والإلزامية هنا يعني النفاذ، لأن لا إلزامية بدون تنفيذ، وهاذيك عبارة "ملزمة للجميع" تعني ملزمة للأشخاص الذاتيين والأشخاص المعنويين وأشخاص القانون العام ومن بينهم الإدارة اللي تطرح واحد العدد ديال

دور للعبادة فقط بل الحديث على أنهم يكون لهم دور أخلاقي واقتصادي من الجانب الديني.

بطبيعة الحال الإمام خص تكون عندو المكانة ديالو في الروح ديال المسلمين وديال المواطنين المغاربة لأنه كيلجأو لو في القضايا دياهم الخاصة وما إلى ذلك وبطبيعة الحال خص يكون عندو وضع اعتباري، إلى ما كتحسن الوضعية المالية ديالو ويكون عندو مدخل قار راه ما يمكنلوش يقوم بذلك الدور، يبقى دائما هو ينتظر المحسنين باش يلتفتو ليه في الأعياد وفي المناسبات وبالخصوص في هاذ الجائحة ديال كورونا اللي المساجد تغلقت فيها عانوا الكثير، عانوا الكثير.

يجب التفكير في قانون إطار، قانون اللي كينظم هذه المهنة، تكون مسطرة قانونية اللي يشغلها بيها وينفصلو بيها ويتراقوا بيها ويكون عندهم قانون إطار واضح.

جانب السكن نفس الشيء، السيد الوزير، أئمة المساجد كيسكنو في الديور ديال المساجد، إذا توفى هاذ الإمام ديال المسجد العائلة ديالو فين غادي تمشي؟ غادي تشرد، ما عندها فين غتمشي، غيجي إمام جديد غيضطرو يفرغو المسجد، إذن اليوم، السيد الوزير، بطبيعة الحال احنا نشاطركم هاذ الإحساس وتأكدنا على أنك حاس بهاذ الوضعية هاذي، إذن نتمناو منك ومن رئيس الحكومة اللي هو على دراية تامة بهذا الموضوع ووزير المالية والحكومة ككل أنها تعمل لتحسين الوضعية هاذي بطبيعة الحال.

أشترتو أن 600 ملايين ديال درهم تحولت لـ 1.2 مليار، نتمناو أنها تحول حتى لـ 2 ديال المليار ولا 3 المليار، المهم هاذو راهم ناس وفتة من الناس اللي كتعمل في الجانب الروحي ديال المغاربة، والمغاربة بطبيعة الحال لا في الدواوير ولا في المدن المشاكل دياهم كحلوها غير الأئمة ديال المساجد، أغلبية المشاكل الاجتماعية والعائلية تيرجعو فيها للفقير باش يفكها لهم ويعطيهم رأي ديني يعطيهم رأي كذا عاد يمشيو للمحكمة.

إذن، السيد الوزير، بطبيعة الحال احنا كنشاطروكم هاذ الرأي وكنتمناو تاخذوها بعين الاعتبار في الميزانية الحالية والميزانية القادمة باش تحسنو لهم الظروف دياهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك، السيد الوزير، فيما تبقى لك من الوقت.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السيد المستشار.

فيما يتعلق بالقضية ديال الدور ديال الأئمة هاذي من المشاكل، لأنها دار ديال الوظيف. للأسف كنتأسفو، ولكن هاذي دار وظيف، إلى كان واحد الإمام في الدار اللي احدا الجامع باش يكون قريب باش يصلي بالناس، إلى

وخصوصا في القضاء التجاري، مازالت فيها صعوبات كبيرة في التنفيذ، نفس الظروف تنسب إلى باقي الأحكام القضائية الأخرى في مجالات أخرى، وهو الأمر الذي يجب أن تضاعفوا فيه جهودكم لما فيه مصلحة تطور الجهاز القضائي وأدائه، والارتقاء كذلك بالمنظومة القضائية، والتي تساهم بشكل كبير في تعزيز قدراتنا وإمكانياتنا، بما فيه تطور بلادنا والارتقاء بها وتعزيز مكتسبات دولة الحق والقانون والمؤسسات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بقي لكم خمس ثواني، إلى بغيتو، باقي لكم خمس ثواني، بغيتو.. إلى كان عندكم شي..

السيد وزير العدل:

في هاذ خمس ثواني أجدد الالتزام أمام السيد والسادة المستشارين المحترمين، على أن الوزارة ستواصل كل الجهود لتبسيط المساطر من أجل الرفع من وتيرة تنفيذ الأحكام.

وهذه مناسبة لا تفوتني دون أن أوجه التحية لأسرة القضاء، وخاصة أطر كتابة الضبط التي كيشغلون بمجهود ينبغي أن نحيمهم عليه لتنفيذ الأحكام.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، راه سمعتو الالتزام اللي التزم معكم، وبالتالي سيسجل هذا الالتزام.

السؤال الثاني وموضوعه "التدابير المعتمدة لتبسيط استفادة النساء المطلقات وفي وضعية صعبة وأطفالهن من دعم صندوق التماسك العائلي"، سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

السيد الرئيس،

نسألكم، السيد الوزير، حول أهم التدابير المتخذة لتبسيط استفادة النساء المطلقات والزوجات المهملات والمعوزات وأطفالهن من تسبيقات صندوق التكافل العائلي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على تفضلكم بهاذ السؤال الهام.

التزام الوزارة بتطوير منظومة صندوق التكافل العائلي، هو التزام

التساؤلات.

بطبيعة الحال وزارة العدل معنية بالرفع من وتيرة تنفيذ الأحكام، وهي كتبت عن طريق الوسائل التكنولوجية اللي كنتستعملها تتبع مختلف المؤشرات اللي كنتسجلها مختلف محام المملكة وكترتبط الاتصال بالمسؤولين للقيام بالمتعين من أجل تجاوز هاذ الصعوبات، كذلك وزارة العدل هي عضو في اللجنة المركزية اللي كيتأسسها السيد رئيس الحكومة من أجل تنفيذ الأحكام ضد أشخاص القانون العام، والوزارة في هذا اللجنة كتقدم مختلف الاقتراحات اللي كتخص مراجعة القوانين.

لكن الوزارة أيضا معنية بكل الوسائل اللوجستية والموارد البشرية اللي كتسهل تنفيذ الأحكام، بحيث أنه الوزارة عملت على الرفع من عدد المفوضين القضائيين من 1185 مفوض سنة 2013 إلى 1624 مفوض، كذلك هناك الاشتغال على قانون المسطرة المدنية، لأن فيه بعض المقتضيات كتشغل بهذا الجانب هذا.

بالإضافة إلى ما قامت به الوزارة من أجل تعزيز وحدات، لأن في المحاكم كاي وحدات ديال التبليغ والتحصيل اللي ترفع العدد ديالها لـ 122 وحدة، وكذلك المحاسبين والنواب ديالهم في صناديق المحكمة، المحاكم ارتفع العدد ديالهم سنة 2020، إلى 1516 موظف بهذه الصناديق، ومؤخرا يعني قبل أقل من أسبوعين قمنا بتوزيع 350 دراجة نارية على هاذ الأطر اللي كيشغلون في الوحدات ديال التبليغ والتحصيل، ضمن وسائل لوجستية أخرى من أجل توفير الشروط اللائقة والمناسبة للرفع من هذه التوتيرة.

وشكرا للسيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد رئيس الفريق للتعبير على الرد.

المستشار السيد محمد البكوري:

في الحقيقة، السيد الوزير، سنكون من العدميين إذا لم نوه بالعمل الجبار والمجهودات التي قتم بها بمعية الجهاز القضائي في رفع نسبة تنفيذ الأحكام القضائية، لما للموضوع من أهمية في الرقي بدولة الحق والقانون والمؤسسات، ولما لهذا من الآثار الاقتصادية في الرفع من نسب وتحسين مناخ الأعمال كذلك، لكن السيد الوزير، بالرغم من كل هذا المجهود والذي أظهرته الأرقام التي أعطيتكم، والتي تجسد بالملوس أهمية المجهود الذي بذل في تنفيذ الأحكام، إلا أن هناك أحكاما قضائية كثيرة لم تنفذ بعد، بحيث يجب الاشتغال أكثر على تخفيف المساطر المرتبطة بالموضوع، ونحن مستعدون كبرلمان لمساعدتكم على تجويد النصوص المرتبطة بذلك.

السيد الوزير،

يبقى موضوع تنفيذ الأحكام القضائية من المواضيع المحورية التي تستأثر باهتمام فريقنا في تكريس دولة الحق والقانون، فالعديد من الأحكام،

وصلش للحاجة باش تخلق والغاية المرجوة منه، للأسباب التالية:

- أولا، هاذ الصعوبات؛

- وثانيا، كذلك لضعف عملية التحسيس.

نضيف كذلك، السيد الوزير، بأنه الفترة في إطار التخفيف من الآثار السلبية لجائحة كورونا، هاذ النساء راه السقف اللي تحدثو عليه ديال 1400 درهم ما تيعيش أسرة، خصوصا إلى تفوت ثلاثة أفراد، فاضطرو يشتغلو في البيوت، في القطاعات غير المهيكلة فكذا، مع الإغلاق هاذ الدخل الإضافي ما كانش.

كنتساءلو وإياكم، كنعاولو نرجع ونسولكم لماذا تم هاذ اللجنة ديال الاقتصادية علاش قصات هاذ الفئة؟ رغم أنهم الهشاشة ديالهم تمكهم من الاستفادة من هاذ الصندوق، وضافتهم على فئة اللي قصات أساسا ديال هاذ النساء، فيما يتعلق باللواتي يشتغلن في القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي بعد عملية إغلاق الحدود ومنع التجولات ومنع المعارض، ف... شكرنا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا.

أولا، لابد من التنبيه إلى أن تدبير الشأن القضائي، هو تدبير يخص جهاز القضاء والسلطة القضائية، ولكن هناك تدبير مشترك بين المسؤولين القضائيين ووزارة العدل، هو تدبير الإدارة القضائية، بطبيعة الحال من إجراءات ومساطر إلى غير ذلك.

الوزارة انطلاقا من اختصاصاتها والمسؤوليات ديالها، هي لا تدخر جهدا في تفعيل هاذ الصندوق.

أولا، ينبغي التذكير بأن الوزارة يعني تدعم هاذ الصندوق بـ 20% من المداخيل ديالو، كل هاذ القضايا اللي طرحنو، لأن هذا موضوع يتشعب ويمكن يكون موضوع جلسة في إطار لجنة العدل والتشريع، لكن لابد من التذكير بأن عدد المقررات القضائية اللي منفذة في الصندوق وصلت إلى 5256 مقرر قضائي، وعدد الأسر المستفيدة من مخصصات الصندوق من 2012 منذ إحداثه إلى اليوم، وصل لـ 22 ألف و416 أسرة، أما قيمة المبالغ المؤداة برسم سنة 2020، فبلغت 113 مليون و528 ألف درهم.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

سؤال ثالث موضوعه "إحداث المرصد الوطني للإجرام"، هاذ السؤال

يندرج ضمن السياسة الحكومية المندمجة في المجال الاجتماعي والعناية الخاصة بالفئات الهشة والمعوزة وخاصة منها الأطفال والأمهات، لا يمكن أن نغفل القانون اللي صادق عليه البرلمان ودخل حيز التنفيذ في 2018، والمتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من الصندوق ديال التكافل العائلي.

هاذ القانون جاء ببعض المستجدات، اللي أضافت مستفيدين جد من هاذ الصندوق هذا، ومنهم وأساسا مستحقو النفقة من الأولاد خلال القيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم، مستحقو النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم، ومستحقو النفقة من الأطفال المكفوفين، وكذلك الزوجة المعوزة، المستحقة للنفقة.

بالنسبة لتبسيط المساطر من أجل الاستفادة من هاذ الصندوق، الوزارة عملت على التقليل، أولا، من الوثائق المطلوبة للاستفادة من تسبيقات الصندوق، تبسيط وتيسير شروط إثبات حالة العوز، وكذلك الرفع من سقف الاستفادة من هاذ التسبيقات إلى مبلغ 1400 ديال الدرهم، والوزارة عممت دليلا على كافة محاكم المملكة، ومازالت تواصل الجهود من أجل الاستفادة الأمثل من هاذ الصندوق، وخاصة بالنسبة للفئات الهشة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الكلمة لكم.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ المعطيات الهامة.

فعلا بلادنا كتوفر على ترسانة مهمة من النصوص القانونية، ولكن الإشكال يكمن أساسا على المستويات المرتبطة بالتنزيل والأجراة والتنفيذ، فعلا القانون 83.17 عاجل عدة صعوبات اللي تحدثتو عليها، اللي كانت واردة ضمن القانون 41.10، ولكن، السيد الوزير، خصوصا فيما يتعلق بالاستفادة خص، أولا، استصدار مقرر قضائي محدد للنفقة، واحنا كنعرفو جميع ما يتطلبه هاذ الإجراء من آجال ونصوص قانونية.

ينضاف إلى ذلك، أنه تنفيذ هاذ الأحكام كي يعرف واحد التأخر كبير، إما لأن الزوج ما عندو والو، وإما أنه متغيب، كما أن المحاكم تلزم هاذ المعوزات بالقيام بعمليات التبليغ، وهنا الإشكال الكبير، خصوصا بالمناطق القروية، خصوصا كنعرفو المغرب العميق، المناطق النائية، المناطق الجبلية، وما يتطلب ذلك من صعوبات، خصوصا بالنسبة لهاذ النساء اللي هوما تيعيشو وضعية هشة.

كذلك، السيد الوزير، تقييم بسيط، الاعتمادات المرصودة في هاذ الصندوق مقارنة مع الاعتمادات التي تم صرفها، رغم ارتفاع النسب ديال الطلاق، فهو الصرف كيبقي ديما جد متواضع اللي كيدل بأن الصندوق ما

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه المعطيات، وإن كانت هذه في الحقيقة هي السبب الأساس الذي دفعنا لطرح هاذ السؤال لنعرف أو لتحديد الآجال المرتقبة لتحديد هاذ المرصد الذي كنا نود أن يكون مؤسسة عمومية بقانون، ولكن كونكم اليوم مشيتو في اتجاه أنه يكون بنية إدارية، هذا مزيان حتى هو في الحقيقة أنه سيحقق الهدف.

لكن في نفس الوقت بغينا، السيد الوزير، أنه اليوم كنتكلمو أنه منذ سنوات ونحن ننتظر، وهي في الحقيقة هاذ الانتظارات طالت، نتمناو أن هاذ الآلية اللي اليوم كنتصورو بأنها آلية غادي تكون آلية للتنسيق، مهمة جدا في التنسيق بين القطاعات المتدخلة في المجال، سواء السلطة القضائية، السلطة الأمنية، إدارة السجون، كل هاذي، سيكون واحد الآلية ديال التنسيق.

الأمر الثاني هو غتكون آلية مهمة أيضا للوقاية من الجريمة كما ذكرتم، لأن اليوم الجريمة تتطور، كين عندها أسباب، كين حالات ديال العود، كين الجريمة أصبحت عابرة للقارات، مزيان يولي عندنا مرصد ليساهم في الوقاية من الجريمة.

لكن ونحن نتحدث عن الوقاية من الجريمة، لا بد أن أفق هنا عن الجريمة في ذاتها، وقد كان في هذا الموضوع تحديث الترسانة القانونية ديالنا، وجا مشروع القانون الجنائي، واللي فالحقيقة أيضا طال انتظاره.

الحكومة مزيان اخذت قرار وأنها أحالته على البرلمان في الغرفة الأولى، مجلس النواب، نحن مازلنا ننتظر، والحكومة لو كان لها قرار غير ذلك لقامت بسحبه، لكن المشروع اليوم، هو في الغرفة الأولى ينتظر الإفراج عنه.

أتوما، السيد الوزير، عندكم إمكانية ديال تحريك هاذ الماء الراكد اللي هناك، مزيان أننا اليوم ونحن ننتظر، احنا اليوم كنتسناو وكيستسناوه المغاربة، لأن الجرائم تعددت بل وصلت أحيانا هذه الجرائم إلى الحكومة نفسها، إلى مثلا تزوير بعض الوثائق وإبرازها على أنها وتنسب إلى الحكومة، لأنها جرائم متعددة بشكل فضيع جدا.

لذا اليوم، احنا لا نملك في هذه الغرفة ونحن ننتظر هاذ المشروع أن يفرج عنه، إلا أن ندعو الله سبحانه وتعالى أن يبسر بالفرج عنه، وأن يأتينا، لأننا خصنا ناخذو فيه القرار.

بغيت نشير واحد الإشارة أخرى، وهي أن هاذ المرصد هو أيضا إلى كان آلية ديال الوقاية، آلية للتنسيق، هو آلية أيضا يمكن أن يساهم في اقتراح رأيه فيما يتعلق بالسياسة الجنائية، إما أن يقترح آراء ابتدائية، أو عندما يحال عليه مشروع في السياسة العمومية ذي الصلة، يكون له رأي، كتمناو أن هاذ المشروع إن شاء الله يخرج في أقرب وقت ممكن، ويكون لكم الشرف السيد الوزير، وأيضا مشروع القانون الجنائي، نتمناو يكون لكم الشرف باش يخرج في عهدكم.

ديال فريق العدالة والتنمية.
تفضل السي.. تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نظرا لأهمية هاذ المرصد الوطني للإجرام، فإننا نساتلكم السيد الوزير، ما هي الآجال المرتقبة لإخراجه للوجود؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم للرد على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

التحولات التي تعرفها الجريمة في عالمنا المعاصر، أصبحت تفرض اعتماد مقاربة وقائية للتصدي للجريمة، وطبعا المغرب ليس بمنأى عن هاذ التطور وهاذ التوجه، وهو يتابع كل التوجهات الحديثة لمواجهة ومعالجة الظاهرة الإجرامية، بل أكثر من ذلك، هناك إطار أشمل والذي نعتبره في وزارة العدل يخص تحديث آليات العدالة الجنائية التي يأتي في مقدمتها المرصد الوطني للإجرام، وكذلك إحداث مركز وطني للسجل العدلي وتطوير نظام الطب الشرعي، وقد قدمنا في مجلس النواب وفي مجلس المستشارين، مشروع قانون للطب الشرعي، ثم هناك مشروع لإنشاء بنك للبيانات الجينية.

المرصد هو توصية رقم 92 من الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، جلالة الملك أيضا في خطاب 20 غشت 2009، كان أكد على ضرورة مراجعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية وتحديث السياسة الجنائية بإحداث المرصد الوطني للجريمة، والوزارة وضعت إحداث هاذ المرصد ضمن مراجعة، كنعرفو منذ فصل السلطة القضائية على وزارة العدل، لم يكن هناك تحديث لمنظومتها، يعني المرسوم بالإختصاصات، يعني (l'organigramme) فاحنا وضعنا هاذ المرصد بمثابة قسم ضمن مديرية الشؤون الجنائية والعمو بالوزارة، وستقدم هاذ المرسوم، لقد انتهينا من تفاصيله مؤخرا، وسنعرضه على المحاكمة قبل أن ندعوكم جميعا للافتتاح وإعطاء الانطلاقة لهاذ المرصد قريبا.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار للرد على الجواب.

طويل ومتشعب، يعني تقريبا استمر جوج ديال العقود على الحديث على المغرب الرقمي (e-gouvernement) إلى غير ذلك.

هاذ الوزارة تبين لها في رأيها المتواضع، أن التحول الرقمي لمنظومة العدالة، هو تحول رقمي ينبغي أن يتجنب أي مقارنة تقنية وتجريبية.

الأمر لا يتعلق بتجهيز المحاكم بالمعدات اللوجيستية، الأمر يتعلق بتحول ثقافي في التعاطي مع الثقافة الرقمية، نعطيكم مثال بسيط، لاحظته لدى الكثير من الفاعلين الذين يتعاملون بالبريد الإلكتروني ويتعاملون بالتوقيع الإلكتروني، ولكن لا يستوعبون ما معنى المحاكمة عن بعد، فهم يتحدثون عن الحضورية وغنتكمو عليها فالسؤال من بعد، والتواضعية بمنظور ديال الخمسينات والستينات، والثقافة ما قبل الرقمية، الثقافة الورقية.

لذلك، فهاذ التحول إذا ما كان هناك استيعاب، هناك من يتخوف من ذلك، هناك فاعلين أساسيين تفضلو البطء والثقل البيروقراطي على الفعالية والشفافية والسرعة والمردودية في الخدمة الرقمية.

لذلك احنا درنا واحد المخطط توجيهي للتحول الرقمي لمنظومة العدالة فيه ستة البرامج أفقية و32 مشروع سنعلن عنها قريبا، كين مشاريع اللي انطلقت، اللي انطلقت فيها كالمصحة الداخلي، كسجل الضمانات المنقولة اللي هو سجل إلكتروني وكنا أعطينا الانطلاقة ديالو بحضور السيد رئيس الحكومة، إذن كين واحد العدد ديال المسائل، كذلك لا ننسى بأننا وقعنا ثمانية ديال الاتفاقيات مع ثمانية ديال السادة النقباء مع هيئة المحامين لتكوين المكونين، لأن هذا مسألة تحتاج إلى تكوين، للتحكم في تقنية المنصات عن بعد والتبادل الإلكتروني، فكين الجانب التحسيبي وكين الجانب التجهيزي وكين الجانب التكويني وفيها شوية ديال التدرج لكي يندرج الجميع.

أما إذا كانت بعض الإجراءات والمساطر مرقمنة والأخرى لازالت ورقية فغادي نخلقوا واحد النوع ديال الارتباك لدى المرتفق ولدى المتقاضين، إذن فهناك تصور مندمج، تصور شمولي وغادين فيه مقارنة تدرجية، ونحن مرتاحين، لأن كين انخراط أكثر من السابق من طرف كافة المهن القضائية والمساعدة للقضاء.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك جميل:

شكرا لكم السيد الوزير على هاذ الجواب.

السيد الوزير،

طرحنا هاذ السؤال على اعتبار أن الإدارة الرقمية هي وسيلة من الوسائل التي تخفف العبء على المرتفقين وعلى الإدارة بشكل عام، ولذلك كان هاذ الورش من الأوراش الأساسية لإصلاح منظومة العدالة التي

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة للدرد على التعقيب، عندكم 12 ثواني زائدة.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا كما تفضلتم هاذ المرصد غادي يشكل واحد الآلية وطنية مهمة، ليس فقط في التصدي أو فالمساعدة على التصدي للجريمة، لكن أيضا في رسم معالم السياسة الجنائية ببلادنا، لأن كين السياسة المضادة للجريمة وكين السياسة الجنائية العامة بشقيها الوقائي والزجري والقمعي، إلى غير ذلك.

ما يمكن نقول لك، السيد المستشار المحترم، أن المرصد جاهز، يعني بأطره وآلية اشتغاله وبدا كيجري واحد العدد ديال الأبحاث والدراسات اللي يمكن تبان النتيجة ديالها من خلال العديد من التدابير والقرارات، لكن الإعلان على المرصد بكيفية رسمية، لا يمكن أن يتم إلا بعد المصادقة على هاذ المرسوم، احنا اختارينا المرسوم، وإلا غادي ناخذو واحد السنة أخرى، احنا كنعرفو الوتيرة ديال التشريع، اختارينا باش ندوزو المرسوم، نتمناو في القريب العاجل على أننا نتمكنو من إعطاء الإنطلاقة ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لنفس الفريق سؤال آخر موضوعه "ورش المحاكم الرقمية".

تفضل شي أحد من العدالة والتنمية، تفضل.

المستشار السيد مبارك جميل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

شكلت مسألة تأهيل الإدارة القضائية ورقمنتها هدفا أساسيا وتوصية هامة من توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

لنا نساثلكم السيد الوزير:

أين وصل مشروع رقمنة وتحديث الإدارة الإلكترونية للإجراءات والمساطر القضائية؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الوزارة في هاذ المجال، كنعرف بأنه هاذ الموضوع يعني فيه حديث

تمينكم الإيجابي لهاذ الجهود المبذول، احنا كنا في حالة حجر صحي، عندما اضلقت المحكمة عن بعد، والخصوصية ديال بلادنا ومؤسساتنا كتجعل أنه من الصعب أن وزير العدل يجي يقدم واحد المشروع قانون ديال الرقمنة والوسائط الرقمية.

أول واحد خصك تذاكر معه هو جمعية هيئة المحامون في المغرب، 17 نقابة، وكتبتناهم وطلبوا مهلة للتفكير في الموضوع وإبداء الملاحظات، وفعلا توصلنا بها مؤخرا، وتوصلنا بملاحظات السلطة القضائية، والقانون راه هو جاهز لعرضه على المجلس الحكومي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

سؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية موضوعه "التطاول على الحياة الخاصة للمواطنين من خلال بعض وسائل التواصل". الكلمة لكم دائما السي حسن، تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملاني الأعزاء،

السيد الوزير، لا يختلف اثنان على أن حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها، وأن حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي والتقني مضمونة.

كما أن المغرب انخرط في الدينامية العالمية الرامية إلى توفير الأمن الرقمي وحماية نظم المعالجة الآلية للمعطيات وحماية الحياة الخاصة للأفراد، وذلك وفق القوانين الوطنية والمواثيق والمعاهدات الدولية من خلال مصادقته على اتفاقية "بودابست" المتعلقة بالجريمة المعلوماتية، إلا أنه لازال بعض المواطنين يشكون من الاقتحام والتطاول والتماذي على حياتهم الخاصة، عبر استغلال وسائل التواصل الاجتماعي وبعض المواقع الإخبارية، دون أي ردع لمن يتعمد نشر أمورهم الخاصة، مما يسبب لهم ولأسرهم الأذى والضرر النفسي.

لنا نساآلكم السيد الوزير:

- ما هي خطة الحكومة للحماية الخاصة لكل مواطن من تطاول بعض وسائل الإعلام؟

- وهل من سبل للتحسيس والتوعية بعواقب اقتحام الحياة الخاصة للمواطنين ونشر الأخبار الزائفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وما تسببه من أذى في نفوس الأشخاص وأسرههم؟ شكرا.

راهنآ عليه بلادنا لتحقيق النجاعة القضائية وللتصدي لمجموعة من الظواهر السلبية التي كانت تعاني منها المنظومة القضائية. وقد قطعت هذه المنظومة أشواطاً مهمة في مسار تحديث التي عرفته منظومة العدالة، تجلت فيما يلي:

- أولاً، تدبير الموارد البشرية كما ذكرتم قبل قليل، واستعمال تقنيات (SAGE) في تدبير ورقمنة الملفات بنوعها الجنحي والمدني وباقي الإجراءات، هاذ التطبيق السيد الوزير، لازال يحتاج إلى تحديثات أيضاً، لأن هناك (la mise à jour) ديال مجموعة ديال التطبيقات؛ رغم ذلك، السيد الوزير، هناك أظهرت هاذ الجائحة ديال كورونا بعض الاعتلالات وبعض الاختلالات التي عرفتها هذه المنظومة الرقمية لمنظومة العدالة، نذكر على سبيل المثال، السيد الوزير، عدم مواكبة الترسانة القانونية والمسطرية لمسار التحديث والتأخر الذي يعرفه ترتيب الآثار القانونية لقرارات المحكمة الدستورية بخصوص التنظيم القضائي؛

- ثانياً، التأخر الذي يعرفه التواصل الإلكتروني بين الإدارة القضائية والمهن القضائية؛

- هناك أيضاً وجود تفاوت مجالي من محكمة لأخرى، دائماً يعني المغرب العميق، إلى آخره، هاذو دائماً محاكمهم كئلقاو واحد التأخير في تحديث وفي تطوير هذه المحاكم؛

- غياب أيضاً الإطار القانوني لتجربة المحكمة عن بعد وتأخر صدوره إلى حدود الساعة، حيث عرفت هذه التجربة صعوبات تقنية وقانونية، اللهم إذا استثنينا القضايا المتعلقة بالمعتقلين، اللي كانت فعلا فيها واحد التقدم ملموس، ولكن باقي القضايا لازالت تعرف تعثر.

السيد الوزير المحترم،

يشير دستور المملكة في الفصل 120، إلا أن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وفي حكم يصدر داخل أجل معقول، وحقوق الدفاع مضمونة، إلى آخره من الحقوق.

إلى أي حد ساهم مشروع المحكمة الرقمية في تمتيع المتقاضين بأحكام عادلة تصدر في آجال معقولة؟

سيدي الوزير، أيضاً الرقمنة، معذرة.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

شكرا السيد المستشار على احترام الوقت.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

يعني تدخلكم حافل بأسئلة مهمة، ربما تحتاج إلى جلسة خاصة، أنا أقدر

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السي حسن، في إطار التعقيب الكلمة لكم.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ المعطيات.

أنا، أولا، السؤال ديالي كنت واضح، ولا أتكلم عن الجانب الإيجابي فيما يخص المعلومة أو فيما يخص الحصول على المعلومة لأن هناك قانون، أنا أتكلم في الشق الثاني اللي قلتوه في الجواب ديالكم وهو الإعلان العالمي، أشنو كتقدير الحكومة من أجل ترجمة هذالك الإعلان العالمي من أجل حماية الأشخاص؟

هنا في هاذ السؤال هذا مع الأسف لأن الحكومة معلوم يمكن نوصول لتوافق سياسي في الإطار الجنائي ولكن جيبو شي مشروع قانون، جيبو شي مسائل علاش نتكلمو باش يمكن نحيمو هاذ الشيء اللي قلتي انتيا في الشق الثاني ديال السؤال.

أنا معك في الشق الثاني ديال السؤال، أما الشق الأول راني هو اللي قلت في السؤال ديالي، نحن مع المعلومة ومع كل ما هو إيجابي في إطار التواصل، ولكن في مس الأشخاص ذاك خط أحمر ولاسيما في المسائل اللي هي ما كايناش نهائيا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الحسن.

السؤال السادس، السيد الوزير، لأن استهلك وقتك وأضفت 15 ثواني زائدة، السؤال السادس موضوعه "استفحال ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير".

الكلمة لأحد من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بالرغم من الجهود المبذولة لمواجهة ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، فإن هذه الظاهرة مازالت تتنامى، لذا نساءلكم، السيد الوزير، حول فعالية الإجراءات المتخذة للقضاء على هذه الظاهرة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير العدل:

فعلا، السيد المستشار المحترم، هذه ظاهرة شنيعة، ويمكن نقول بأنه الرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك، حفظه الله، إلى وزير العدل بشأن

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الحسن.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا على تفضلكم بهاذ السؤال.

فعلا وسائل التكنولوجيا الحديثة اللي عرفت نمو سريع ومضطرد في السنوات الأخيرة، عندها واحد الجانب إيجابي، هي أنها عززت وسائل التواصل الاجتماعي بين الأفراد، وهناك من يعتبر بأنها ساهمت في توسيع مجال حرية التعبير، اللي كان مجال ديالها مجال كلاسيكي وتصعب مراقبته، لكن الملايين دالأفراد يحملون، هذه ليست هواتف، يحملون حواسيب في جيوبهم، كتعطيم واحد حرية التعبير يعني أكثر انقلاتا من كل آليات المراقبة، يمكن الإنسان يعمل يعني يخفي الهوية ديالو (le faux profil) باش يمكن يدير واحد العدد ديال المراسلات المؤدية للآخرين.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فهاذ المجال ديال الحريات أكد على أنه "لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي لشخص في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ولا لحملات تمس شرفه وسمعته". واعتبر أن "لكل شخص الحق في أن يحميه القانون من مثل تلك التدخلات أو تلك.."، هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فالمادة 12.

كذلك ما يمكنش نساو اتفاقية "بودابست" المتعلقة بالجريمة المعلوماتية واللي كتدخل فيها جريمة المس بالحياة الخاصة للأفراد، والمغرب بطبيعة الحال صادق في 29 يونيو 2018 على هاذ الاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ.

على المستوى الوطني، المشرع المغربي واعى بخطورة هذه الجرائم ويعني قام بعدة مراجعات، خاصة في القانون الجنائي، فيما يتعلق بتجريم السب والقدف، كذلك تجريم فعل التقاط أو التسجيل أو البث أو التوزيع العمدي لأقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري دون موافقة أصحابها، تجريم التدخل في الحياة الخاصة للأفراد، تجريم معالجة المعطيات ذات طابع الشخصي دون رض الشخص المعني.

إذن هناك مجموعة من القوانين، لكن ربما غادي يكون من المفيد جدا هاذ المراجعة لكي تتعزز أكثر مع تطور هاذ النوع ديال المس بتطور الوسائل التكنولوجية، ويمكن هاذ الشيء خصو يدخل في إطار واحد التوافق شامل على السياسة الجنائية، لأن أعتقد بأن السياسة الجنائية خصها تكون سابقة على التشريع، خصنا نعرفو أشنو هي الجريمة، أشنو هي الحرية وأشنو هو النظام العام، وأشنو هي العقوبة، وملي نكونو متفقين على الركائز الأساسية في السياسة الجنائية سيسهل التشريع.

أما أن نجزي ونشرع بكيفية جزئية بدون الإعلان عن الخلفيات والأبعاد، فهذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يؤدي إلى واحد النوع ديال الأمن القانوني والقضائي.

السيد الوزير،

انتوما قلتوها، هاذ الظاهرة هادي فيها شبكات، أنا نبغي نقول لك فيها عصابات، عصابات منظمة وكتلقى السند ديالها في الثغرات القانونية اللي كايته، والمفروض أن الثغرات القانونية تقاد.

احنا كمجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقدمنا بمقترح قانون لتغيير المادة 2 من مدونة ديال الحقوق العينية اللي كيستغلها للاستيلاء على العقارات، لكن لحد الساعة مازال ما تصدرتش.

أيضا هناك ما يساعد هذه العصابات: فساد الإدارة، الفساد اللي موجود في الإدارة يساعد لأنه التزوير عملية التزوير وبالخصوص في الجماعات المحلية وفي المحافظات العقارية، لأنه تما فين تيقع هاذ التزوير.

أيضا الفساد اللي كايث في الجسم القضائي، وهاذ الشي خصنا نقولوه وخصنا نعالجه، والعقارات المستهدفة هي سواء العقارات ديال المغاربة خارج المغرب وحتى داخل المغرب، راه الناس في العقار ديالهم وساكنين فيه ومتواجدين وتم تزوير واحد العدد ديال الوثائق باش يتم الاستيلاء على عقار بمئات الآلاف من الأمتار، يمكن نقولو الكيلومترات.

الظاهرة اللي كايته في دوار "إفرض" في جماعة سيدي احساين في نواحي تزنيت، واحد هذا معروف، معروف في المحاكم ديال كلميم وأكادير وتزنيت بالاستيلاء على العقارات وعندو عصابة ديال الناس كيزورو له وعصابة ديال الناس كيشهدو له شهادة الزور، وهناك من هؤلاء الشهود من حوكموا بشهادة الزور، ومع ذلك باقي، والأدهى والأمر هو أن هاذ السيد هذا اتهم القضاة في فيديو كيقولهم بالأساء، كيقول هؤلاء القضاة فاسدون، ومع ذلك لم يحاسب لا القضاة الذين ذكر إسمهم ولم تتم متابعتهم.

هناك أيضا بالنسبة لبعض العقارات ديال الدولة كنتعرض أيضا للسلطو، عقارات ديال الأجانب اللي كايته، في أكادير فيلا ديال واحد الأجنبي ليبي تم الاستيلاء عليها، جا ترفض تحكم جا بغا ياخذها صحة تحكم ضدو، ولكن من بعد تعاود الملف وتحكم لصالحو.

هناك أيضا مشكل رومندي في الدار البيضاء، هناك مشكل أنفا زقنة الجزائر، هاذو ناس كانوا ساكنين وبعض القضاة من هؤلاء استفادوا من الشقق التي حكموا بإفراغها.

السيد رئيس الجلسة:**السيد المستشار.**

آخر سؤال في هذه الجلسة، السؤال السابع للفريق الاستقلالي، موضوعه "تقييم خطة المحاكمات عن بعد".

الكلمة لكم السيد المستشار.

السيد المستشار السيد محمد العزري:**شكرا السيد الرئيس.****السيد الوزير،**

التصدي الحازم والفوري لهذه الظاهرة ديال الاستيلاء على عقارات الغير، هذه الرسالة شكلت نقطة تحول في التصدي لهاذ الجريمة، وتشكلت واحد اللجنة اللي كنتشرف عليها وزارة العدل، فيها مختلف المتدخلين، وعقدت هاذ اللجنة حوالي 10 اجتماعات، آخرها كان في 25 فبراير 2020، وتدارست العديد من الوسائل والإمكانيات لمعالجة هذه الظاهرة، بما فيها المراجعة ديال العديد من النصوص القانونية، كمدونة الحقوق العينية والقانون الجنائي والمسطرة الجنائية وقانون الالتزامات والعقود.

إذن هاذ المراجعات هادي بدون شك كان لها واحد الأثر مهم جدا، كذلك اللجنة ديال محاربة الاستيلاء على العقار قامت بواحد التشخيص مهم، وتبين لها بأن هناك نوعية من العقارات، ما يسمى بـ "العقارات المحفظة المهمة"، واللي بلغ العدد ديالها 4037 رسم عقاري، واتخذت واحد العدد ديال الإجراءات لتجنب الاستيلاء على هذا النوع من العقار.

كذلك، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية قدمت واحد الأرضية أو واحد المنصة إلكترونية هي المعروفة بخدمة "محافظتي" كخدمة إلكترونية للالكين المعنيين، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الأخرى اللي يمكن نقولو بأنها انطلاقا من الأرقام بينت بأن اللجنة تشتغل في الاتجاه الصحيح، لأنه منذ بداية شروعاتها في العمل مراجعة القوانين لم تسجل - أقصد المعروضة على المحاكم - لم تسجل أي قضية استيلاء على العقار.

أحيانا، أحيانا، يتم الخلط - لأن المسألة بالغة التعقيد - ما بين منازعات حول العقار بين الأشخاص وما بين جريمة الاستيلاء على العقار، هادي يكون فيها التزوير وفيها النصب وفيها الاحتيال ماشي المشاكل بين مواطنين يتنازعون لدى المحاكم في الإرث أو غير ذلك، كنتكلم على الاستيلاء على العقار اللي فيه شبكات وفيه احترايين، راه اصبحو محترفين كيستغلوا واحد العدد ديال الثغرات، مثلا هو أن الناس ما كيحضروش أثناء إبرام العقود والعمليات العقارية، إما كيعطيو توكيل ويكتم التزوير، بالإضافة للثغرات اللي كايته في القانون، لكن منين بدات كنتشغل اللجنة تقلص هاذ العدد. يمكن نقول لك، السيد المستشار المحترم، أنه إلى حدود 23 نوفمبر كايته 36 ملف موزع بين مختلف المحاكم ودرجات الحكم فيما يتعلق بهاذ الظاهرة ديال الاستيلاء على العقار.

السيد رئيس الجلسة:**شكر السيد الوزير.**

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعبير.

السيد المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات اللي اعطيتو، غير نبغي نذكركم، السيد الوزير، بأنه الرسالة الملكية اللي تكلمتو عليها كانت في 2016، دبا رها 4 سنين، ومع ذلك الأمور باقية كما هي.

كانو كيجتمعو ويقررو في تنظيم هذه الجلسات وفي الضمانات الأساسية اللي كتتوفر فيها، وهي مازالت متواصلة وما كاين لاش نعطي الأرقام، غادي نعطيها لدى تقديم الميزانية هنا، ولكن ما فيها باس نقول لكم بأنه 6252 معتقل عاققوا الحرية بالمحاكمة عن بعد، وإلا لكانوا مازالوا في الانتظار لأن الجلسات معلقة، والسجون مغلقة، فهاذو في جلسات الاستئناف استافدو وخرجو وعاققوا الحرية فهذا شيء أساسي ينبغي..

طبعا الثغرات كاينة، واحنا واعيين بها، ونعمل على تجاوزها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العزري:

تنشكرك، السيد الوزير، على جوابكم والتوضيحات التي تفضلتم بها، إلا أن هناك ملاحظات من قبل فقهاء القانون من أجل ضمان محاكمة عادلة للمتقاضين في ظل هذه الجائحة، والتي تشترط توفر المعايير التالية مثلا: المحاكمة العلنية، المحاكمة الحضورية، ضمان حقوق الدفاع ومؤازرة المحامي، المحاكمة في أجل معقول.

السيد الوزير،

سؤالنا كان: هل هاذ القواعد المعيارية واش يمكن ضمانها في المادة الزجرية من المحاكمة بالوسائط الالكترونية؟

نقطة أخرى، السيد الوزير، أن تحقيق هذه الشروط يقوم بعدد من الاعتبارات في ظل حالة الطوارئ الصحية، أهمها، أولا، التناسب بين الحق في الصحة والسلامة، كما قلت سابقا، الحق في المحاكمة بشروطها العادلة العادية، الثقة في النفس وتقدير المسؤولية على مستوى مهمة تفعيل المحاكمة عن بعد في ظرف توتر وقلق إلى غير ذلك.

السيد الوزير،

يبدو أن اعتماد تقنية التقاضي الإلكتروني يتطلب مستقبلا وتدخلا تشريعيًا، يعني يجب تأسيسه لتأكيد مبدأ الشرعية ولوضع ضوابط التقاضي وإرساء قواعد خاصة، وخصوصا - كما قلت - في إطار هاذ الجائحة، الحمد لله، كاينة أكثر من 6500 اللي تحكمو في ظل التباعد والبعد وكان تسريع في هاذ الوتيرة هاذي.

كما يجب تطبيق نظام المحاكمة عن بعد باستخدام تكنولوجيا التواصل بين المتهمين نزلاء المؤسسات السجينة من جهة والقضاة والمحامين في المحاكم من جهة ثانية، يثير بعض المخاوف القانونية والحقوقية، خاصة فيما يتعلق بالحق في المحاكمة العلنية وضرورة استماع المتهمين والقضاة والمدعين من دون حواجز، في الوقت الذي اعتبر العديد من الفاعلين في منظومة العدالة أن الإكراهات التي تفرضها جائحة فيروس كورونا تمثل فرصة سانحة لتعبئة

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أمام ما طرحته جائحة كورونا من احتياطات صحية في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم، وخصوصا بفعل توصيات منظمة الصحة العالمية بأهمية التباعد الجسدي والتدابير الوقائية، أطلق المجلس الأعلى للسلطة القضائية خطة لتدبير مرحلة ما بعد جلسات التقاضي عن بعد.

ومن خلال هذه التجربة نسالكم، السيد الوزير، ما هو تقييمكم لخطة المحاكمات عن بعد، في أفق إقرار المحكمة الرقمية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحرم.

لا بد أن ندقق بأن المحاكم عن بعد هو قرار لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية برئاسة النيابة العامة وجمعية هيئات المحامين بالمغرب، ليس قرار لجهة واحدة، لا توجد أي جهة يمكن أن تطلق هذا المشروع الضخم ديال المحاكمة في بعد في 4 أيام.

كان هناك قرار لأنه المجلس الأعلى للسلطة القضائية معني بتنظيم أي جلسات واش قضايا المعتقلين واش كل القضايا إلى غير ذلك. الدفاع ضروري لأنه يحضر وهو ضمان أساسية للمحاكمة العادلة.

الوزارة أيضا من خلال مديرية التحديث ومن خلال مهندسيها هي التي ستجهز قاعات الجلسات في محاكم المملكة والقاعات الموجودة في المؤسسات السجينة، فتضافرت كل هذه الجهود لإعطاء الاطلاقة، لماذا إعطاء الاطلاقة؟ لأن هناك قرار مهم وهو إغلاق السجون بعد استفحال وتفشي الوباء، كان قرار لإغلاق السجون، ما معنى إغلاق السجون؟ هو التوقف عن نقل المعتقلين من المؤسسات السجينة إلى المحاكم، وما يتطلبه ذلك من تعبئة للقوات العمومية ومن موظفين يتكون بهؤلاء المعتقلين، مما يشكل مخاطرة بالغة في المخالطة وفي تفشي الوباء.

إذن كان قرار إغلاق السجون. ما معنى إغلاق السجون؟ هو ما يخرجوش، ما يمشيوش للجلسة. ها احنا ضمنا الأمن الصحي، لكن خصنا نضمنو الأمن القضائي أيضا.

الأمن القضائي لا يمكن توفره في تلك الظروف إلا بالمحاكمة عن بعد، فالوزارة أنشأت حوالي 200 حساب إلكتروني وجهزت به القاعات ديال المؤسسات السجينة ولسات المحاكمات وقامت بعدة.. وفرت واحد العدد ديال الدعامات باش انطلقت هاذ المحاكمة اللي انخرطو فيها، ما نساوش هذا شيء أساسي، عبأنا اللجان الثلاثية اللي كنتشكل من الرئيس الأول لدى محكمة الاستئناف والوكيل العام للملك لديها وقيب المحاماة، هوما اللي

يمكن نقول لك بأن تكلمنا على الثقافة الرقمية قبل قليل، مفهوم الحضورية في الثقافة الرقمية يختلف تماما، الوسائل التقنية تتدخل لإجراء محاكمة قضائية بين أطراف لا يوجدون في حيز مكاني واحد، لكن التواصل المسموع والمرئي قائم، والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان اعتبرت أن المحاكمة عن بعد مطابقة تماما للمحاكمة العادلة..

السيد رئيس الجلسة:

أشكرم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة، كما أشكر الجميع.

ورفعت الجلسة.

كل الطاقات من أجل القيام بالخطوة الحاسمة التي طالما تم التردد فيها، وهي الخطوة نحو تحديث قطاع العدالة بتسريع وتيرة التحول الرقمي في العديد من القضايا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير بقي لكم خمس ثواني..

إذن ما عندكم ما تقولو السيد الوزير خمس ثواني.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار المحترم،